



دولة فلسطين
منظمة التحرير الفلسطينية
دائرة شؤون المفاوضات

حزيران - 2017

عاماً على الاحتلال

المحتويات

3	المقدمة
4	رسالة من فخامة السيد الرئيس محمود عباس
5	رسالة أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الدكتور صائب عريقات
6	استيلاء إسرائيل على الأرض الفلسطينية: عمليات غير قانونية ووقائع غير عادلة
9	خمسون عامًا من الاحتلال: استمرار الهيمنة الاستعمارية الاقتصادية
14	مائة عام من المراقبة
16	السجن الجماعي للفلسطينيين: إجراءات السيطرة والقمع
20	مركزية القدس الشرقية: النضال الوطني الفلسطيني 1967-1987
22	تأملات حول انتفاضة عام 1987 وفترة ما قبل أوسلو
25	التحرر الوطني: تكييف الاستراتيجيات
27	منظمة التحرير الفلسطينية: ماذا تعني للشعب الفلسطيني؟
30	شهادات



المقدمة

قامت دائرة المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية برعاية عدد حيزران من مجلة "هذا الاسبوع في فلسطين" This Week in Palestine باللغة الإنجليزية، وإثرائه بعدد من المقالات والمساهمات الفكرية بمناسبة إحياء الذكرى الخمسين للاحتلال الاستعماري لفلسطين. قدم هذه المقالات والتحليلات نخبة من خيرة الشخصيات الفلسطينية المختصة بالشأن السياسي والقانوني والاقتصادي والاجتماعي، ناقشوا جوهر القضايا الفلسطينية التي مست طلب حيوات أبناء شعبنا وطالت مستقبلهم في ظل واقع من الظلم والاستعباد خلفه نظام الاحتلال الاستعماري لنصف قرن من الزمن. إلا أن هذه النشرة الخاصة تقتصر على نشر عشر مقالات فقط تم ترجمتها إلى اللغة العربية.

يفتح السيد الرئيس محمود عباس نشرة " هذا الأسبوع في فلسطين " رسالة يدعو فيها العالم إلى إنهاء حقبة تاريخية مظلمة من حياة شعبنا بجعل العام 2017 عام الاحتفال بنهاية الاحتلال بدلاً من الاحتفاء بذكرى مرور 50 عاماً عليه، لتبدأ بذلك مسيرة شعبنا نحو الحرية والاستقلال. ويدشن أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير د.صائب عريقات أولى مقالات هذه النشرة، بالتركيز على المناسبات التاريخية الأليمة التي يجيها شعبنا هذا العام، بدءاً بمائة عام على وعد بلفور المشؤوم، وسبعين عاماً على قرار التقسيم الذي مهد للنكبة وخمسين عاماً على الاحتلال الاستعماري، مؤكداً على الرغم من ذلك صمود وثبات أبناء شعبنا على أرضهم ومواصلة نضالهم من أجل حقنا الطبيعي في تقرير المصير والكرامة والاستقلال.

تطل هذه النشرة على نوافذ متعددة، تركز في مضمونها على منظومة التحكم والهيمنة والسيطرة الإسرائيلية الاستعمارية ، ومحاولاتها المتواصلة لاقتلاع السكان الفلسطينيين الأصليين من أرضهم، وتجريدهم من حقوقهم وحررياتهم الأساسية التي كفلتها جميع القوانين والشرائع الدولية، لكنها تُظهر بوضوح نضالات شعبنا العظيم في تثبيت وجوده وتحدي نظام الاحتلال وسياسات التطهير العرقي التي استهدفته ولا تزال منذ خمسين عاماً.

إن الرسالة الرئيسة لهذا العمل لا تقتصر على رفع الوعي العالمي حول معاناة ومأساة شعبنا الناجمة عن الاحتلال وإنما تتجاوز ذلك إلى تحريك العالم لاتخاذ الخطوات الجادة والملموسة لمحاسبة الاحتلال على خروقاته الممنهجة للقانون الدولي وجرائمه المتواصلة وضمان عدم افلاته من العقاب، وصولاً إلى إنهائه بشكل كامل عن فلسطين، وتجسيد قيام دولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

لقد توجّ فريق دائرة المفاوضات هذا العمل المميز بالتعاون مع مجلة "هذا الاسبوع في فلسطين" بجمعه الشهادات الشخصية والحية من أبناء شعبنا في جميع أماكن تواجدهم في الوطن والمنافي ومخيمات اللجوء حول الاحتلال، والتي تحاكي جميعها الرواية الفلسطينية الأصلية.

إننا نشعر بالفخر الكبير بمشارككم هذا العمل، ونتقدم بالشكر الجزيل والعرفان لكل من ساهم في إنجاحه.

رسالة من فخامة السيد الرئيس محمود عباس

الدولية متعددة الأطراف، وترسيخ أي حل بإحكام في القانون الدولي، والتقيّد بالمبادئ العالمية والمعايير الدولية، والحصول على دعم المجتمع الدولي من أجل مساءلة جميع الأطراف أمام القانون الدولي والاتفاقات الموقعة. فمن دون مساءلة عن الانتهاكات التي يتم ارتكابها - خاصة فيما يتعلق بإسرائيل بوصفها قوة احتلال - لا يوجد أمل لإيجاد حل عادل ودائم.

لقد استمر الاحتلال 50 عاماً، وخلال هذه المدة الطويلة تحوّل من احتلال عسكري إلى مشروع استعماري واستيطاني. وفي نهاية المطاف، على كل حال، لا يمكن القبول بهذا الوضع أو استمراره لأنه مرفوض. فليس هناك شعب في العالم يقبل أن يتحمل العيش في مثل هذه الظروف، وأبناء شعبنا الفلسطيني ليسوا استثناءً، فنحن أباء وأمّهات، وأجداد وجدّات، ولا نريد سوى بيئة آمنة ومستقبلاً مليئاً بالفرص والإمكانيات لأبنائنا وبناتنا وأحفادنا وجميع الأجيال القادمة التي سوف تعيش فوق هذه الأرض الجميلة والناضجة بالحياة.

نحن أمّة صغيرة لكنها عريقة، ونفتخر بهويتنا وتعدديتنا. نقلم أطفالنا احترام النفس واحترام الآخرين من خلال مواجهة الظلم حيثما وُجد، ونبني مؤسساتنا على أساس القيام بمسؤولياتنا بموجب القانون الدولي.

نتطلع إلى ذلك اليوم عندما نحتفل بنهاية الاحتلال - بدلاً من الاحتفال بذكرى مرور 50 عاماً عليه. ومع الاحتفال بنهاية الاحتلال تبدأ الخطوة الأولى نحو الاستقلال والعدل والسلام والاستقرار في منطقتنا ومناطق أخرى من العالم، وحتى يتحقق ذلك يبقى الشعب الفلسطيني صامداً شامخاً.

الرئيس محمود عباس



إن التحدي الذي يواجهه أبناء شعبنا أكبر وأشد قسوة من أي وقت مضى. فبعد خمسين عاماً، لا نزال نحن الشعب الوحيد في العالم الذي يزرع تحت الاحتلال. وقد مضى ما يزيد عن مائة عام على حرماننا القسري من حقنا في تقرير المصير وما صاحبه من مصاعب جمة تتمثل في الإبعاد والتشريد القسري والاحتلال العسكري والقهر والتفويض والاعتقال والسجن. ومما لا شك فيه أن ميزان القوة لا يعمل لصالحنا، إلا أنني أومن بشعبنا وقدرته على الانتصار حتى في هذه الظروف العصية، لا بل سوف نتصر. فالحق والعدل إلى جانبنا والقوة والعزم في قلوبنا.

إن رؤيتنا للسلام واضحة وثابتة، وهي دولتان مستقلتان تتمتعان بالسيادة على حدود ما قبل عام 1967 - دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية تعيش جنباً إلى جنب مع جارتها دولة إسرائيل بسلام وأمن. أمّا مدينة القدس بإرثها التاريخي والديني فستبقى مدينة مفتوحة، ومهداً للديانات السماوية الثلاث. حيث يعيش الفلسطينيون المسيحيون والمسلمون والسامريون ويصلّون جنباً إلى جنب، ويعملون معاً نحو الحرية والعدل والسلام. نحن شعب نشتهر بكرم الضيافة ونحرص على تحقيق أقصى إمكاناتنا كدولة مستقلة ذات سيادة، ونرحّب بكافة الشعوب من مختلف الأديان في الأرض المقدسة.

كما تشمل رؤيتنا للسلام إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين بالاستناد إلى المبادرة العربية للسلام والقرار الأممي 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وإطلاق سراح جميع الأسرى الفلسطينيين من سجون الاحتلال.

كنا وما زلنا ملتزمين باستكشاف ووضع الحلول المبتكرة على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة. وتشكل مبادرة السلام العربية مقترحاً إقليمياً ملائماً تم طرحه على الطاولة منذ عام 2002، وهو يمنح إسرائيل علاقات طبيعية مع 57 دولة عربية وإسلامية مقابل انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل عام 1967 (على أساس القرار 242 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة). كما تقدّم مبادرة السلام العربية حلاً متفقاً عليه لقضية اللاجئين على أساس القرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتدعو إلى قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية. لكن حتى الآن ترفض إسرائيل هذه المبادرة التاريخية، ومع ذلك يبقى عرضاً قائماً. فلا يمكن مباشرة التطبيع بين إسرائيل والدول العربية دون إنهاء إسرائيل لاحتلالها لدولة فلسطين وتنفيذ واجباتها والتزاماتها بموجب القانون الدولي.

ومن جانبنا، فقد ركّزنا على استراتيجية التدويل بغية خلق ظروف تمكّن شعبنا من تحقيق حقه في الحرية والاستقلال، ودعم حل الدولتين - والسلام - بأفضل فرص النجاح. تهدف هذه الاستراتيجية إلى طرح القضية الفلسطينية أمام المحافل

رسالة أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الدكتور صائب عريقات

على الرغم من أن فلسطين دولة ذات سيادة على شعبها إلا أنها لا زالت تحت الاحتلال، وفي الواقع، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي نبذلها ضمن الحكم الذاتي المحدود، تستمر إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالسيطرة على الحدود والموارد الطبيعية والمجال الجوي والحركة والتنقل والتجارة والاقتصاد. كما يتحكم الاحتلال العسكري الإسرائيلي بكل جوانب حياة الفلسطيني منذ لحظة إصدار شهادة ولادته حتى لحظة إصدار شهادة الوفاة. وبشكل يومي يُحرم السكان الفلسطينيين من التنقل بحرية من بلدة إلى أخرى ومن مدينة إلى أخرى، وتتعرض منازلهم للهدم أو الاقتحام في أية لحظة. كما يتعرضون بشكل متواصل إلى الاعتقال والحبس والاصابات والقتل - دون القدرة على الاحتجاج أو الاستئناف خارج هذا النظام من السيطرة والتحكم العسكري السائد ضدهم.

ومع ذلك فالشعب الفلسطيني موجود وثابت على أرضه، ويواصل نضاله بإبداع للحصول على حقه في تقرير المصير والحرية والكرامة والاستقلال.

تسلط المقالات في هذه النشرة من مجلة "هذا الأسبوع في فلسطين" على نضال شعبنا الفلسطيني على مدى 50 عاماً، كما تركّز على الجوانب المختلفة للحياة تحت الاحتلال. وتذكرنا الشهادات الشخصية بنضال شعبنا الحقيقي وبالتحديات التي يواجهها يومياً. كما تذكرنا بقائمة طويلة من الشخصيات الدولية الذي وقفوا إلى جانب الحق والعدل وقدموا لنا الدعم، مما يمنحنا الثقة بأننا لسنا وحيدون في نضالنا وأن قضيتنا عادلة.

يوماً ما لن تكن هذه المناسبات الوطنية سوى محطات تشير إلى أحداث جرت وأوقات مضت. و يوماً ما سنحتفل بالاستقلال والسلام، وحتى ذلك الحين يبقى الشعب الفلسطيني صامداً ومعه أصدقاء فلسطين. بالفعل، أنه لشرف لي أن أقدم هذه النشرة من مجلة "هذا الأسبوع في فلسطين".

الدكتور صائب عريقات



يشكل إحياء المناسبات الوطنية جزءاً من النسيج المجتمعي والهوية الاجتماعية لأي أمة في العالم. وبعض هذه المناسبات تُعنى بذكرى السلام أو الاستقلال أو أي مناسبات هامة أخرى ترتبط بالتنمية البشرية. بينما يعبر بعضها الآخر عن احتفالات مهيبّة تُذكر بأوقات مضت أو أحداث جرت لكنها لن تتكرر، حيث أنها شكلت دروساً مستفادة للشعوب. أمّا بالنسبة لفلسطين، فيحمل هذا العام مناسبات هامة عديدة منها إحياء ذكرى أحداث تاريخية بالغة الأهمية، إلا أنها تختلف عن المناسبات الأخرى، فكل حدث نحوي ذكره لا يزال يؤثر على كافة جوانب حياة شعبنا الفلسطيني بقوة وبطرق مختلفة.

قبل 100 عام وقّع مسؤول سياسي بريطاني في مكتبه في مدينة لندن رسالة كان لها أثر عميقاً على مصير شعب يبعد 3,500 كيلو متر عن لندن. السياسي البريطاني هو السيد آرثر جيمس بلفور. وفي رسالته التي وعد فيها بإقامة وطناً قومياً لشعب على حساب شعب آخر، أنكر السيد بلفور حق السكان الفلسطينيين الأصليين في تقرير مصيرهم ومهد الطريق لعشرات السنين من القمع والمعاناة.

وقبل 70 عاماً أصدرت الأمم المتحدة في قاعة الجمعية العامة في جنيف قراراً بالموافقة على خطة لتقسيم فلسطين إلى دولتين، وكان هذا القرار بمثابة حرمان أبناء شعبنا من حق تقرير مصيرهم بأنفسهم. وبعد عام واحد أعلنت إسرائيل استقلالها وأشعلت نيران الحرب مع جيرانها من الدول العربية. وعند نهاية الحرب كانت المجموعات المسلحة والمليشيات الصهيونية قد استولت على 78 بالمائة من أرض فلسطين التاريخية، وهذا أكثر بكثير مما اقترحتة الأمم المتحدة في قرار التقسيم. حيث تمّ ذبح وقتل الآلاف من المدنيين الفلسطينيين وفقدان آلاف آخرين. إضافة إلى ذلك، تمّ طرد وتهجير نحو 800,000 فلسطينياً بقوة السلاح من وطنهم، والذين اضطروا إلى الرحيل تاركين خلفهم منازلهم وأراضيهم ومصطحبين معهم فقط بعض مقتنياتهم الشخصية ومفاتيح منازلهم. واليوم ما تزال الغالبية العظمى ممن أصبحوا لاجئين عام 1948 وأحفادهم المباشرين يعيشون في مخيمات للاجئين في الكثير من دول الشرق الأوسط. وفي الوقت الراهن تعتمد سياسة الاحتلال على التشريد القسري لأبناء شعبنا وخاصة من مدينة القدس الشرقية المحتلة والأغوار والنقب. فالنكبة التي بدأت عام 1948 لا تزال مستمرة حتى اليوم.

قبل 50 عاماً، ومباشرة بعد حرب حزيران التي استمرت 6 أيام، احتلت إسرائيل ما تبقى من أرض فلسطين التاريخية، وشردت 300,000 مواطن فلسطيني، وأخضعت بقية السكان الأصليين إلى حكم عسكري جائر. وفي أثناء ذلك بدأت إسرائيل بنقل سكانها من المدنيين إلى الأرض المحتلة متتهكة بذلك مبادئ القانون الدولي، مما أدى إلى خلق وضع يعيش فيه شعبان على نفس الأرض وتحت نظامين منفصلين وغير متكافئين من القانون.



بقلم أسيل أبو بكر وماريا فرح

استيلاء إسرائيل على الأرض الفلسطينية: عمليات غير قانونية ووقائع غير عادلة

الخاصة لأغراض عسكرية مزعومة. وقد استخدمت إسرائيل تلك الأراضي لبناء نحو 40 مستوطنة.⁶

خفّت حدة الإستيلاء على الأرض الفلسطينية عام 1979 عندما حكمت المحكمة العليا الإسرائيلية في قضية "إلون موريه" أنه لا يحق لدولة إسرائيل من الناحية القانونية بناء مستوطنات دائمة على الأراضي الخاصة بالفلسطينيين التي تمّ الإستيلاء عليها لأغراض عسكرية.⁷ ومع ذلك، كان الحكم محدوداً، إذ أنه لم يضع حداً لمصادرة الأراضي بحجة الأغراض العسكرية المزعومة. وفي واقع الأمر، استمرت إسرائيل في مصادرة الأراضي بوتيرة متسارعة حتى أنها عند نهاية العام 1984 كانت قد صادرت نحو 1.11 مليون دونماً بهذه الطريقة.⁸

وبغية التكيّف والاستمرار في استعمار الضفة الغربية، أنشأت إسرائيل سياسة فعالة⁹ تمثلت في إعلان بعض الأراضي على أنها «أراضي دولة» خاصة تلك الأراضي غير المسجّلة. وعلى الرغم من أن الدراسات الاستقصائية أظهرت أن غالبية الأراضي في الضفة الغربية هي أراضٍ تتمتع بملكية خاصة، إلا أن القليل منها كان أراضٍ مسجّلة.¹⁰ ويرجع ذلك جزئياً إلى حقيقة أن إسرائيل كانت قد أنهت عملية تسجيل الأراضي (أيضاً بواسطة أمر عسكري) في العام 1968¹¹ مما جعل الأراضي أكثر عرضة للمصادرة من جانب إسرائيل. وعلى مرّ السنين أعلنت إسرائيل ما يزيد عن 750,000 دونماً من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية على أنها أراضي دولة.¹²

وعقب توقيع اتفاقات أوسلو تمّ تصنيف حوالي 655,000 دونماً من الأراضي المعلنّة أنها أراضي دولة ضمن المنطقة "ج"¹³ التي تشكل ما يقارب 60 بالمائة من مساحة الضفة الغربية. وتحتوي المنطقة "ج" على معظم الموارد الطبيعية الفلسطينية وهي تخضع للسيطرة الإسرائيلية بشكل كامل. ولم تقدّم اتفاقات أوسلو سوى طريقاً وهمياً للاستقلال، بل أنها عزّزت من سيطرة إسرائيل على الأرض الفلسطينية. وبينما تبدأ المفاوضات العيشية وتنتهي، تستمر المستوطنات في التوسع، وتتفنّن إسرائيل في وضع سياسات جريئة بهدف تشريد الفلسطينيين. ومن أمثلة تلك السياسات ما يسمى بـ "قانون

منذ منتصف القرن العشرين عمدت إسرائيل إلى محو الهوية الفلسطينية والوجود الفلسطيني بشكل تدريجي، فنكبة عام 1948، واستمرار إسرائيل في تجريد الفلسطينيين من أراضيهم ومنازلهم خلال العقود الأولى بعد قيام دولة إسرائيل، شكلت مثلاً حياً لما سيلحق الفلسطينيين في المستقبل. وبالتالي كان احتلال القوات الإسرائيلية للضفة الغربية عام 1967 بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة - المعترف بهما أرضاً فلسطينية محتلة بموجب القانون الدولي - مجرد استمراراً لما بدأت إسرائيل في العام 1948، ألا وهو محو فلسطين بغية إنشاء دولة استعمارية استيطانية.

وبالفعل على مدى 50 عاماً من الاحتلال، شهدنا مواصلة إسرائيل لاستيلائها على الأرض الفلسطينية، واستمرارها في تشريد شعبنا الفلسطيني، ومحاولاتها الدؤوبة لتشويه الرواية الفلسطينية.

عقب احتلال الأرض الفلسطينية عام 1967، وضعت إسرائيل نظاماً قانونياً لتبرير مصادرتها غير القانونية للأرض الفلسطينية داخل الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد تمّ التعبير بوضوح عن هذا النظام عن طريق الأوامر العسكرية الإسرائيلية التي أدت إلى تغيير التشريعات التي كانت سائدة قبل الاحتلال، وذلك في انتهاك فاضح للقانون الدولي وواجبات إسرائيل كونها قوة الاحتلال.¹ وتتمحور الأوامر العسكرية حول الأساليب المتعددة للإستيلاء على الأرض، منها على سبيل المثال الاستيلاء على الأرض لأغراض عسكرية ومصادرة أملاك الفائيين،² وإعلان الأرض باعتبارها أرضاً تابعة للدولة. كما أن هناك أوامر تؤسس لإنشاء نظام للتصاريح والتخطيط يميّز ضد الفلسطينيين.

وبعد عام 1967 قامت إسرائيل على الفور بالإستيلاء على 730,214 دونماً (10 دونمات تساوي 10,000 متراً مربعاً) ما مجموعه 6 ملايين دونماً في الضفة الغربية.³ كانت هذه الأراضي إمّا مسجّلة للأردن⁴ أو تنتمي إلى أصحاب أراضي فلسطينيين قامت إسرائيل بتصنيفهم على أنهم «غائبين».⁵ وفي الوقت ذاته، أصدرت إسرائيل أوامر عسكرية عديدة للإستيلاء على آلاف الدونمات من الممتلكات الفلسطينية



يمنع جدار الضمّ توسع مخيم شعفاط للاجئين (على اليسار)، بينما يمنح الأرض لتوسيع مستوطنة «بسجات زئيف» غير الشرعية (على اليمين). تصوير: ماريا فرح



الفلسطينيون ينتظرون العبور من حاجز قلنديا في صباح يوم الجمعة، تصوير: ماريا فرج

في مدينة القدس بهدف طردهم وتهويد المدينة. وتخلق إسرائيل بيئة تهدف إلى إجبار السكان الفلسطينيين على الرحيل، فيما تسمح بزيادة أعداد المستوطنين في المدينة. وتشمل الإجراءات الإسرائيلية مصادرة الأراضي، وفرض نظام للتصاريح والتخطيط يميز ضد الفلسطينيين (يخص هذا النظام 13 بالمائة فقط من الأراضي للنمو والتطوير الفلسطيني)، وبيئة تحتية رديئة، وسحب حقوق الإقامة والملكية، وإجراءات عديدة أخرى.

إذًا، يتضح بشكل جلي أن سيطرة إسرائيل على الأراضي والممارسات التي تفرضها، بدءًا بالقيود المفروضة على الحركة والتنقل إلى هدم المنازل، لها أكبر الأثر على الحقوق الفردية والجماعية للفلسطينيين. وقد أعاد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مؤخرًا التأكيد على أن «الإجراءات كافة التي تهدف إلى تغيير التكوين الديموغرافي في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها مدينة القدس الشرقية أو تغيير طابعها والوضع القائم فيها» هي «انتهاكات للقانون الإنساني الدولي والقرارات المرتبطة به». كما يؤكد القرار (2334/2016) على أنه ليس هناك أية «قيمة قانونية» للمستوطنات الإسرائيلية.

على الرغم من الشجب الذي لا ينتهي والانتهاكات الفاضحة للقانون الدولي التي تنطوي عليها الممارسات والسياسات الإسرائيلية، تستمر المستوطنات الإسرائيلية في النمو والازدياد، ويتم جلب الكثير من المستوطنين للإقامة في الضفة الغربية بهدف «خلق وقائع جديدة على الأرض». وتجنّي إسرائيل أرباحاً طائلة نتيجة سيطرتها على المنطقة "ج" حيث تكثّر المستوطنات الإسرائيلية الصناعية والزراعية (على حساب الاقتصاد الفلسطيني).

التسوية" الذي أقرّه البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) في شباط 2017 والذي يُضفي شرعية بأثر رجعي على مصادرة الأراضي الفلسطينية ذات الملكية الخاصة في الضفة الغربية.

بالإضافة إلى الإستيلاء على الأرض الفلسطينية عن طريق اتباع نظم «قانونية» وإدارية، ساهم بناء جدار الضم في ترسيخ وجود المستوطنات الإسرائيلية وسياسات الاحتلال المرتبطة به. وقد شجب واستنكر المجتمع الدولي تشييد الجدار وأكدت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري عام 2004 على عدم قانونيته وأيضًا عدم قانونية النظام المرتبط به. وبصرف النظر عن الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الذي يؤكد أنه «على جميع الدول أن تتأكد من أن عليها وضع حدًا لأية معيقات تنتج عن بناء الجدار وتمنع الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير»، فلم يتم اتخاذ أية إجراءات فعلية بهذا الشأن منذ صدور الرأي الاستشاري. بل على العكس من ذلك، سنحني في شهر تموز القادم الذكرى الخامسة عشرة لبناء إسرائيل للجدار.

إن مدينة القدس الشرقية المحتلة تمثل حقاً نموذجاً هاماً في تبيان أثر جدار الضم في تشتيت التجمعات الفلسطينية وعزلها عن بعضها البعض خدمة لجدول أعمال المستوطنات الإسرائيلية. فمسلك الجدار يضم المستوطنات الإسرائيلية مثل مستوطنة "معالي أدوميم"، ويضم أيضاً المزيد من الأراضي التي تسمح بالامتداد والنمو الاستيطاني، ويقصّي المناطق الفلسطينية المكتظة بالسكان. كما يعزل الجدار ونظام التصاريح الإسرائيلي المرتبط به مدينة القدس بشكل كامل عن معظم مناطق الأراض الفلسطينية المحتلة. ومن الجدير ذكره أن القدس هي المركز التاريخي والاقتصادي والثقافي والديني للشعب الفلسطيني أينما وُجد.

من الضروري التأكيد على أنه في حين أن مدينة القدس الشرقية هي جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية، قامت إسرائيل بضم المدينة عام 1967 وقامت بتوسيع حدودها البلدية وتنفيذ القوانين المدنية الإسرائيلية فيها. وفي العام 1980 اتخذت إسرائيل خطوات عدة كي تعيد التأكيد على ضم مدينة القدس لها بعد تمرير «القانون الأساسي» بشأن القدس وينص القانون على أن «القدس كاملة وموحدة هي عاصمة إسرائيل». من ناحية أخرى، لم يعترف المجتمع الدولي بالضم الإسرائيلي لمدينة القدس الشرقية التي تبقى أرضاً محتلة.

بالإضافة إلى ذلك، منذ عام 1967 قامت إسرائيل بتنفيذ مجموعة من السياسات التي استهدفت السكان الفلسطينيين

لا يهدف الإستيلاء الإسرائيلي الممنهج وغير الشرعي على الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية إلى تشريد الفلسطينيين فحسب، بل أيضاً إلى خلق رواية جديدة عن فلسطين التاريخية.

عندما يتجول في مدينة القدس الشرقية. كما أنه لا يعرف لماذا تشكل المواقع السياحية في مدينة القدس الشرقية، مثل مدينة داود وغيرها من القصص المبتدعة، إشكاليات كثيرة.

وبالمجمل فإن سيطرة إسرائيل على الأرض الفلسطينية تساعد دولة الاحتلال على خلق ظروف معيشية مستدامة للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفي نفس الوقت تعزيز روايتها من أجل إضفاء الصبغة القانونية على وجودها وعلى احتلالها الذي دام 50 عاماً حتى اليوم.

ومن الأهم من ذلك فإن الحكومة الإسرائيلية تستغل بهاء وجود المستوطنات والأرض الفلسطينية، حيث يوجد ما يزيد على 600,000 مستوطناً في الضفة الغربية من أجل حجب الواقع وتشويه الحقائق. فإذا سافر السائحون أو الحجاج عبر غور الأردن فإنهم يجدون أعلاماً إسرائيلية وإشارات توضيحية للمستوطنات على طول الطريق. فالسائح البسيط لا يستطيع أن يحدد ما إذا كانت تلك الأعلام أو الإشارات قائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة أو في أرض إسرائيلية، أو أن يقرر حتى ما إذا كانت المستوطنات شرعية أو غير شرعية. وبالمثل، فإنه من غير المرجح أن يعرف السائح أنه موجود في فلسطين

ماريا فرج وأسيل ابو بكر محاميتان تعملان في مجال القانون الدولي.



شارع الشهداء في الخليل. تصوير: دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية

- 1 تمّ على أثر الأوامر العسكرية تعديل القوانين العثمانية وقوانين الانتداب البريطاني التي أدرجت ضمن النظام القانوني الأردني الذي كان ساري المفعول في الضفة الغربية في الفترة التي سبقت الاحتلال الإسرائيلي عام 1967. أنظر رجا شحادة، قانون المحتل: إسرائيل والضفة الغربية، منشورات معهد الدراسات الفلسطينية، واشنطن العاصمة، 1985، ص 23.
- 2 الأمر العسكري رقم 58 (23 تموز 1967) بشأن أملاك الغائبين (الأموال الخاصة). بموجب هذا القانون يضمن حارس أملاك الغائبين في الإدارة المدنية الإسرائيلية حماية الأملاك حتى عودة المالك الأصلي واسترجاع ملكيته لأمواله. وقد جعلت إسرائيل من المستحيل تحقيق ذلك عن طريق عدم السماح لأصحاب الأراضي بالعودة إلى الضفة الغربية وبالتحديد أصحاب الأراضي من منطقة الأغوار. أنظر أ. إدار، «الوزارة توافق على القائمة السوداء للفلسطينيين الذين تركوا الضفة الغربية خلال حرب الأيام الستة»، هآرتس (5 تموز 2006)، <http://www.haaretz.com/1.192233-war-day-six-during-bank-west-left-who>.
- 3 جورج بشارت، «الأرض والقانون والشرعية في إسرائيل والأرض المحتلة»، مجلة القانون للجامعة الأمريكية، 43، عدد 2، ص 467-561 (1994)، حاشية رقم 334.
- 4 كان هذا أول تكرار لما أسمته إسرائيل «أملاك غائبين». يُعرّف الأمر العسكري رقم 50 الصادر في 31 تموز 1967 أملاك الدولة على أنها أملاك كانت تمتلكها، قبل 7 حزيران 1967، دولة «معادية» أو هيئة تحكيم تابعة لتلك الدولة، وفي هذه الحالة دولة الأردن.
- 5 يُعرّف «الغائبين» على أنهم الأشخاص الذين تركوا المنطقة «في التاريخ المحدد أو قبله (7 حزيران 1967) أو بعد ذلك التاريخ». الأمر العسكري رقم 58 (23 تموز 1967) بشأن أملاك الغائبين (الأموال الخاصة). ويسري الأمر ذاته على قانون أملاك الغائبين الذي تمّ بموجبه مصادرة الأرض الفلسطينية أو الاستيلاء عليها عام 1948.
- 6 كيرم نافوت، «حديقة مغلقة: إعلان المناطق المغلقة في الضفة الغربية»، آذار 2015، ص 26.
- 7 «سبع عشر مواطناً من سكان قرية روجيب»، الحكومة الإسرائيلية وآخرون، محكمة العدل العليا، 22 تشرين أول 1979. بعد هذا الحكم خفضت إسرائيل، لكنها لم تتوقف، من استخدام الأراضي المصادرة بحجة احتياجاتها الأمنية والعسكرية في بناء المستوطنات، واستمرت إسرائيل في توسيع المستوطنات وبناء مستوطنات جديدة على الأراضي التي صادرتها قبل صدور الحكم.
- 8 جورج بشارت، «الأرض والقانون والشرعية في إسرائيل والأرض المحتلة»، مجلة القانون للجامعة الأمريكية، 43، عدد 2، (1994)، حاشية رقم 534.
- 9 قرار الحكومة رقم 145، 11 تشرين ثاني 1979. في حين أن هناك تعريفات محددة بموجب القانون العثماني لما يسمى بأراضي الدولة، إلا أن إسرائيل قامت عن طريق إصدار مختلف الأوامر العسكرية بتغيير تلك التعريفات واعتبار تلك الأراضي التي لم يتم تصنيفها أراضي دولة على أنها ممتلكات حكومية في ظل ظروف محددة.
- 10 رجا شحادة، «قانون الأرض والمستوطنات وقضايا الأراضي تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي»، الجمعية الأكاديمية الفلسطينية لدراسة الشؤون الدولية - باسيا، القدس، 1993، ص 20.
- 11 كيرم نافوت، «تحويل الأزرق والأبيض إلى اللون الأسود: عمل فريق الخط الأزرق في الضفة الغربية» «كانون أول 2016»، ص 42.
- 12 الأمر العسكري رقم 291 (1968) بشأن ترتيبات الأراضي والمياه، القسم 3.
- 13 المصدر السابق.



بقلم نور عرفة

خمسون عامًا من الاحتلال استمرار الهيمنة الاستعمارية الاقتصادية

تستعرض هذه المقالة الوضع الاقتصادي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة عقب الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 ضمن الإطار التحليلي للاستعمار الاستيطاني¹ وبالفعل فقد كان الاحتلال الإسرائيلي استمراراً للمشروع الاستعماري الاستيطاني، وقد كانت السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة سيطرة استعمارية لأنها تنطوي على وجود كيان غريب يسعى إلى مصادرة الأرض التي يقطن عليها السكان الأصليين وإنشاء مجتمع استعماري جديد. كما ارتكز الاحتلال الإسرائيلي على تفكك الاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة وجعله يعتمد اعتماداً كبيراً على الاقتصاد الإسرائيلي، وبالتالي منع الفلسطينيين من الاستقلال وحرمانهم من السيادة.²

ما هي الآليات الهيكلية للهيمنة الاستعمارية الإسرائيلية، وكيف تغيرت العلاقة بين الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة على مرّ السنين؟

لغايات هذا العدد من مجلة «هذا الأسبوع في فلسطين»، تسلط هذه المقالة الضوء على الفترة التي تلي عام 1967 وعلى الاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولا تستخدم الباحثة مصطلح «الاقتصاد الفلسطيني» كي لا يقتصر الحديث عن «الاقتصاد الفلسطيني» في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط.



العمال الغزيون على معبر إيريز. تصوير: ماركو دي لارو

محدودية التكامل الاقتصادي بين اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة والاقتصاد الإسرائيلي (1967-1993)

على الفلسطينيين اتحاداً جمركياً من جانب واحد، ومن الناحية النظرية، فالاتحاد الجمركي يعني اتفاق اقتصادي بين الدول، تسمح الدول بموجبه بالتجارة الحرة للسلع داخل الاتحاد، وتتفق على تعرفه خارجية مشتركة فيما يتعلق بالواردات من بقية دول العالم. ومع ذلك ومن الناحية العملية، فقد فرضت إسرائيل شروطها بشكل أحادي على الترتيبات التجارية من أجل تلبية احتياجاتها.

على سبيل المثال، في حين يمكن للمنتجات الإسرائيلية الدخول إلى الأسواق الفلسطينية بحرية مطلقة، تفرض

بعد الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، سعت إسرائيل جاهدة إلى دمج اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة بطريقة تسمح بأقصى قدر من مصادرة الأراضي، وفي نفس الوقت استبعاد الاعتماد الإسرائيلي على العمالة الفلسطينية الرخيصة.³ لكن نتيجة للطريقة التي تمّ فيها تنفيذ هذا النظام، أصبح اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة يعتمد أكثر وأكثر على الاقتصاد الإسرائيلي.

شكّلت التجارة والعمالة الركيزتين الأساسيتين للتكامل الاقتصادي الجزئي، وفي المجال التجاري، فرضت إسرائيل

والقيود التي تفرضها إسرائيل على المشاريع التنموية الفلسطينية التي يمكنها أن تنافس إسرائيل.¹⁰

أعاق التكامل الاقتصادي المحدود -من خلال التجارة والعمالة- "النمو" الاقتصادي الفلسطيني بسبب ارتباطه الوثيق بالعرض والطلب الإسرائيلي بدلاً من العرض والطلب الفلسطيني ولأنه كان مشروطاً بالوصول إلى أسواق العمالة الإسرائيلية ومصادر الدخل الخارجية الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، أدى النظام المذكور أعلاه إلى نقل الكثير من الموارد الاقتصادية من الضفة وقطاع غزة إلى إسرائيل.¹¹ أولاً لم يكن يوجد أي اتفاق في ترتيبات الاتحاد الجمركي بشأن تقاسم العائدات من ضرائب الاستيراد التي كانت تُحوّل في معظمها إلى إسرائيل. أما المصدر الثاني للإيرادات إلى إسرائيل فكان من ضريبة الدخل والضمان الاجتماعي الذي كان يدفعه الفلسطينيون إلى إسرائيل. وكان مصدر الإيرادات الثالث والأخير رسوم سك العملة أي الإيرادات التي تجنيها السلطة المُصدّرة للمال - إسرائيل، حيث أصبح الشئيل الإسرائيلي العملة الرسمية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

تفاقم استنزاف الإيرادات الفلسطينية بسبب مصادرة إسرائيل للموارد الاقتصادية الفلسطينية وعوامل الإنتاج خاصة من خلال المشروع الاستيطاني الإسرائيلي غير القانوني. ووفقاً إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) (1996)، في العام 1992 فقد الفلسطينيون السيطرة على 62 بالمائة من مجموع الأراضي في الضفة الغربية و40 بالمائة من مجموع الأراضي في قطاع غزة، ولم يتمكنوا من استخدامها والاستفادة منها بسبب سياسة مصادرة الأراضي الإسرائيلية.¹²

نتيجة لذلك، بحلول عام 1993 أصبح اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة ضعيفاً من الناحية الهيكلية، وغير متوازن، ويعتمد إلى حد كبير على الاقتصاد الإسرائيلي. وكان الاقتصاد الفلسطيني بالفعل في حالة من التثنية والتطور.¹³

إسرائيل قيوداً كثيرة على دخول السلع الفلسطينية إلى الأسواق الإسرائيلية. كما أن إسرائيل حمت نفسها من البضائع الفلسطينية خاصة في مجال المنتجات الزراعية⁴ بالإضافة إلى ذلك، أدت الترتيبات الاقتصادية إلى ارتفاع التعرفة حوالي أربعة أضعاف وبالتالي إعادة توجيه اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة نحو الأسواق الإسرائيلية وبعيداً عن أسواق الدول العربية المجاورة وبقية دول العالم.⁵ علاوة على ذلك، وعلى إثر ذلك أصبح اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة يعتمد على الاقتصاد الإسرائيلي في مجال التجارة، وأصبحت الأسواق الفلسطينية أسيرة للمنتجات الإسرائيلية وخاصة في ظل غياب الحدود الاقتصادية بين الاقتصادين وتكاليف النقل المنخفضة. مثلاً، في العام 1948 شكّلت الواردات من إسرائيل ما نسبته 88 بالمائة من واردات الضفة الغربية.⁶ فضلاً عن ذلك، فقد المنتجون الفلسطينيون قدرتهم التنافسية في الأسواق الدولية وواجهوا منافسة شرسة من الشركات الإسرائيلية المتقدمة، وبسبب ذلك كله تعثرت المنتجات والصادرات الفلسطينية. ولذلك ما يميّز هذه الفترة هو العجز التجاري إذ كانت نسبة نمو الصادرات أقل بكثير من نسبة نمو الواردات.⁷

تمّ تمويل هذا الميزان التجاري السلبي إلى حد كبير من دخل العمال الفلسطينيين في الأسواق الإسرائيلية، وفي واقع الأمر كان دمج العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي عاملاً أساسياً آخر في التكامل الاقتصادي بين اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة والاقتصاد الإسرائيلي.

وقد عمل ما نسبته 35 إلى 40 بالمائة من القوى العاملة الفلسطينية في الأسواق الإسرائيلية بين الأعوام 1967 و1990،⁸ وأنتجت أكثر من 25 بالمائة من الناتج القومي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة، كما ساهمت في مضاعفة دخل الفرد بين الأعوام 1970 و1987.⁹ لكن صاحب هذه الزيادة في الدخل انخفاض في الإنتاجية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة نظراً لعوامل عدة منها الركود في الإنتاج الصناعي، والاستثمار المنخفض في الأصول الإنتاجية،

اتفاقات أوسلو (1993/1995): ترسيخ التبعية الاستعمارية

وفي مجال التجارة، كانت فترة ما بعد أوسلو مشابهة تماماً لفترة ما قبل أوسلو. فقد أنشأ بروتوكول باريس شبه اتحاد جمركي، لكن السؤال هو: لماذا اتحاد جمركي وليس منطقة تجارة حرة كما أراد الفلسطينيون منذ البداية؟ الجواب على هذا السؤال هو أن الاتحاد الجمركي يسمح لإسرائيل بتأجيل قضية الحدود ومن هنا برز الخلاف حول الفصل والتكامل. وفي الحقيقة، لا يتطلب الاتحاد الجمركي ترسيم الحدود الداخلية وبالتالي إقامة كيان سياسي واقتصادي فلسطيني

باعتباره جزءاً من اتفاقات أوسلو، وضع بروتوكول باريس للعام 1994 الأحكام التي تنظم العلاقات الاقتصادية والمالية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. لم تؤد هذه الاتفاقات إلا إلى تعميق هياكل الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي¹⁴ عن طريق تعزيز الهيمنة الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة وزيادة الاعتماد الفلسطيني على اقتصاد إسرائيل في الوقت الذي أكرت فيه إسرائيل حق الفلسطينيين في السيادة وتقرير المصير.

الغربية وقطاع غزة.¹⁸ وفي حالة الضفة الغربية، كان بإمكان الفلسطينيين الوصول إلى أسواق العمالة الإسرائيلية مما يعكس استراتيجية إسرائيل ضمّ بعض أجزاء الضفة الغربية وفي نفس الوقت تجنب رسم الحدود. وعلى العكس من ذلك، فالقيود المفروضة على تدفق العمالة في قطاع غزة تشير إلى التوجه نحو الفصل بين اقتصاد إسرائيل واقتصاد القطاع.

يسلط التحليل الموجز أعلاه لبروتوكول باريس الضوء على أن الترتيبات الاقتصادية مع الفلسطينيين تشكلت إلى درجة كبيرة بمصالح السياسة الإسرائيلية واعتباراتها الإقليمية. وعلى الرغم من إنشاء السلطة الفلسطينية، أدت اتفاقات أوسلو إلى تقطيع أوصال الجسم السياسي الفلسطيني ورسخ هيمنة الاستعمار الإسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة. بالإضافة إلى ذلك، عمّق بروتوكول باريس من اعتماد الفلسطينيين على السياسات التجارية والمالية والنقدية الإسرائيلية، ومنح إسرائيل سيطرة كاملة على حركة العمالة والإيرادات المالية الفلسطينية، وتكثيف أية تنمية اقتصادية محدودة محتملة لمخاوف إسرائيل الأمنية والإقليمية.¹⁹ وفي تلك الأثناء أصبح «الاقتصاد الفلسطيني» مقتصرًا على الضفة الغربية وقطاع غزة بما يتناسب مع الحدود المستقبلية المتوخاة للدولة القومية الفلسطينية. كما أصبح الفلسطينيون يعتمدون أكثر وأكثر على المساعدات من الجهات المانحة التي ظهرت بشكل كبير منذ أوسلو. وبالتالي تسارعت «عملية التدهور الاقتصادي».²⁰

تقسيم الاقتصاد إلى باتتوستانات في الضفة الغربية وقطاع غزة

سارت سياسات الإغلاق جنباً إلى جنب مع المزيد من مصادرة الأراضي وذلك من خلال توسيع المستوطنات غير الشرعية وتشديد الجدار وغيرها من الممارسات. وقد صاحب الاستقطاب السياسي داخل المجتمع الفلسطيني تجزئة أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة خاصة بعد الانقسام السياسي بين السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وحكومة حماس في قطاع غزة. وسار أيضاً التفكك السياسي جنباً إلى جنب مع التجزئة الاقتصادية إلى حد أصبح فيه الحديث اليوم عن «مناطق اقتصادية» فلسطينية أو أجزاء اقتصاد بدلاً من «اقتصاد فلسطيني» أكثر واقعية.²¹

بروتوكول باريس لعام 1994 يشكل أهم أساس للمعاملات الاقتصادية الفلسطينية ويضمن القدرة الاقتصادية للدولة الفلسطينية و يرسخ أيضاً بنية الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي واعتماد الفلسطينيين على السياسات التجارية والنقدية والمالية الإسرائيلية من خلال منح إسرائيل السيطرة على حركة العمل والإيرادات المالية الفلسطينية، مع تكثيف أي تنمية اقتصادية محدودة محتملة مع أمن إسرائيل ومخاوفها الإقليمية

يتمتع بالسيادة، أو إزالة كافة الحدود والقضاء على التكامل. وهذا يتسق تماماً مع استراتيجية إسرائيل الداعية إلى «عدم إقامة دولة فلسطينية».¹⁵ وهذا ما يفسّر أيضاً لماذا كان القبول الفلسطيني للترتيبات الجمركية شرطاً لاستمرار تدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل.¹⁶

وكما كان الحال في الفترة التي سبقت اتفاقات أوسلو، كان الاتحاد الجمركي أحادي الجانب وذلك لأن إسرائيل فرضت السياسة التجارية (الرسوم الجمركية وغيرها من اللوائح) على الضفة الغربية وقطاع غزة (عدا عن بعض السلع المحددة فيما يُعرف بالقوائم 1 و 2 وأ 1 و 2 ب). كما سمحت الترتيبات أيضاً بالتدفق غير المشروط للبضائع الإسرائيلية إلى الأسواق الفلسطينية في حين فرضت إسرائيل قيوداً صارمة على حركة البضائع الفلسطينية بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبين إسرائيل وكذلك الأمر داخل الضفة والقطاع. ولهذا السبب بقيت الأسواق الفلسطينية أسيرة للبضائع الإسرائيلية. ووفقاً إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، استحوذت إسرائيل مؤخراً على أكثر من 70 بالمائة من الواردات الفلسطينية و 85 بالمائة من الصادرات الفلسطينية.¹⁷

في حين أدت التجارة في فترة ما بعد أوسلو دوراً مشابهاً لفترة ما قبل أوسلو، لم يكن لتدفق العمالة الدور التكاملي ذاته الذي ساد في فترة ما قبل أوسلو. فقد تحددت ترتيبات العمالة عن طريق المحاولات التي قامت بها إسرائيل لإعادة تعريف حدودها الإقليمية والاقتصادية مع الضفة

شكّل نظام الإغلاق مظهراً اقتصادياً رئيسياً في فترة ما بعد أوسلو، ومنذ تسعينات القرن الماضي فرضت إسرائيل قيوداً صارمة على حرية الحركة والتنقل للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال نظام محكم من العوائق الجغرافية والإدارية والمؤسسية. أصبحت الحواجز العسكرية الطيارة وحواجز الطرق والسواتر الترابية والبوابات ومتطلبات الحصول على تصاريح والجدار من الممارسات اليومية لسلطات الاحتلال الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما أثر كثيراً على حركة الأشخاص والعمال والبضائع داخل الضفة الغربية وقطاع غزة وأيضاً من وإلى إسرائيل.

المستقبل: حرب اقتصادية جديدة

مقابل هذه الخلفية يبقى السؤال: ما يمكننا فعله في المستقبل؟ ما يمكننا أن نتعلم من التاريخ خاصة من الانتفاضة الأولى؟

اتخذت انتفاضة الحجارة التي اندلعت عام 1987 شكل العصيان المدني والمقاومة الاقتصادية، وقد ربطت النشاط الاقتصادي بالرؤية السياسية، ورأت أن التحرر والاستقلال الاقتصادي عاملان رئيسيان في تحقيق التحرر السياسي. كما رأت الانتفاضة الأولى أن الاقتصاد أداة فعالة تساعد في تحقيق الأهداف الاجتماعية والوطنية.²²

شكّلت تقوية القدرة الإنتاجية الفلسطينية والاعتماد على الذات أهم معالم مبادرات المقاومة الاقتصادية خلال الانتفاضة الأولى. ولذلك تم تأسيس شبكة من اللجان الشعبية للتشديد على الإنتاج عوضاً عن الاستهلاك، وتوفير التدريب الزراعي وحملات التوعية لمساعدة العائلات على زراعة حدائقهم. وقد أدت اللجان مثل لجنة الإغاثة الزراعية الفلسطينية دوراً كبيراً في نشر الحدائق الزراعية خلف المنازل وزيادة التوعية بالاقتصاد المنزلي. وكان الهدف من كل ذلك مساعدة الفلسطينيين في تأسيس اقتصاد لا يعتمد أصلاً على الاقتصاد الإسرائيلي.

وقاطع الفلسطينيون المنتجات الإسرائيلية وبدأوا أولاً بمقاطعة السجائر والمشروبات، ونتيجة لذلك ارتفع معدل الإنتاج الفلسطيني من السجائر بحوالي 25 بالمائة في شهر واحد. ومن جهة أخرى، سجّل تراجع التجارة الإسرائيلية مع الفلسطينيين انخفاضاً تجاوز 50 مليون دولار أمريكي - أي انخفاض بنسبة 63 بالمائة.²³

كما استخدم الفلسطينيون ما يمكن تسميته بالمقاومة الضريبية ورفضوا دفع الضرائب التي كانت تستخدمها إسرائيل لتمويل الاحتلال. وكانت مدينة بيت ساحور أولى المدن الفلسطينية التي رفضت دفع الضرائب. بالإضافة إلى ذلك، أغلقت الحوانيت التجارية والمصانع الفلسطينية أبوابها (بما في ذلك في أراضي العام 1948) معلنة إضرابات تجارية جزئية وعامة. واستقال الكثير من العمال الفلسطينيين من العمل في الأسواق الإسرائيلية في محاولة منهم لشلّ آلة الإنتاج الإسرائيلية. وقد واجهت المصانع الإسرائيلية خسائر فادحة لا سيما في المشاريع الزراعية وإنتاج المنسوجات وقطاعي البناء والخدمات. ولعب رجال الأعمال الفلسطينيون دوراً هاماً من خلال تخفيض الأسعار وتوظيف عدد أكبر من العمال على الرغم من أنهم لم يكونوا بحاجة لهم. وعلى الرغم من هذه الفعاليات الجماعية للمقاومة الاقتصادية، فشلت اللجان الشعبية في بناء نظام شعبي بديل يحل محل النظام الاستعماري الإسرائيلي.²⁴

هل يمكن للفلسطينيين شن حرب اقتصادية كهذه في الوقت الراهن وبالتزامن مع ضعف الحركات الشعبية والجماهيرية وغياب القيادة السياسية والاقتصادية التي توحد جميع الفلسطينيين؟

من الممكن بل من الضروري وضع استراتيجية للمقاومة الاقتصادية، وينبغي استخدام الاقتصاد كأداة هامة ضمن استراتيجية المقاومة لمكافحة هيمنة المشروع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي وسلطاته الهيكلية. وبالفعل، فإن نضالنا هو نضال مناهض للاستعمار وينبغي ألا يقتصر على مشروع الدولة القومية، ولذلك ينبغي على النضال الفلسطيني أن يسمو بنموذج الدولة القومية الذي يقتصر على الضفة الغربية وقطاع غزة ودمج على الأقل الاقتصاد القائم في أراضي العام 1948. لكن يستدعي ذلك كله وجود قيادة جديدة تتمتع برؤية واستراتيجية جديدتين.

نور عرفة هي العضو السياسية في الشبكة، شبكة السياسات الفلسطينية، وباحثة في التنمية الاقتصادية. وهي حاصلة على إجازتين بكالوريوس في العلوم السياسية والاقتصادية من معهد باريس للدراسات السياسية - وجامعة كولومبيا، وحاصلة على درجة الماجستير في فلسفة دراسات التنمية من جامعة كامبريدج.

- 1 بحسب باتريك وولف، ينطوي الاستعمار الاستيطاني على «منطق الإقصاء» الذي «يسعى إلى حل المجتمعات الأصلية» بهدف إقامة «مجتمع استعماري جديد على قاعدة الأرض المصادرة». باتريك وولف، «الاستعمار الاستيطاني والقضاء على السكان الأصليين»، مجلة أبحاث الإبادة الجماعية، المجلد 8، عدد 4، 2006، ص 387-388.
- 2 ليلي فرسخ، «الاقتصاد السياسي للاحتلال الإسرائيلي: ما هي طبيعته الاستعمارية؟» مجلة الدراسات الشرق أوسطية الإلكترونية، عدد 8، 2008.
- 3 المرجع السابق.
- 4 آري آرنون، «السياسة الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة: البعد الاقتصادي، 1967-2007»، معهد الشرق الأوسط، 2007.
- 5 فضل النقيب، «الجوانب الاقتصادية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي: إنهاء اتفاقات أوسلو»، المعهد الدولي لأبحاث التنمية الاقتصادية، 2002.
- 6 أنطوان منصور، «اقتصاد الضفة الغربية: 1948-1984»، الفصل من الكتاب بعنوان الاقتصاد الفلسطيني، تحرير جورج ت. عبد، 1988.
- 7 المرجع السابق.
- 8 ليلي فرسخ، «التنمية الاقتصادية الفلسطينية: تغيير النمط منذ الانتفاضة الأولى»، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 55، عدد 2، شتاء عام 2016.
- 9 فرسخ، 2008. المرجع السابق.
- 10 منصور، 1988. المرجع السابق.
- 11 النقيب، 2002. المرجع السابق.
- 12 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، «آفاق التنمية المستدامة للاقتصاد الفلسطيني: استراتيجيات وسياسات إعادة الإعمار والتنمية»، 1996.
- 13 بحسب روني، «ساعدت مجموعة من السياسات على تسارع التدهور الاقتصادي الفلسطيني قبل أوسلو، ومنعت تلك السياسات بفعالية السكان الفلسطينيين من تحقيق أي نوع من التغيير الاقتصادي



تعبئة فاكهة الفراولة في قطاع غزة، الصورة من: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني UNDP/ PAAP

- 14 آدم هنية، «وهم أوسلو»، مجلة جاكوبين، 2013.
- 15 أمل أحمد، «الاتحاد الجمركي والحل الإسرائيلي الداعي إلى عدم إقامة دولة فلسطينية»، الشبكة: شبكة السياسة الفلسطينية، 2014.
- 16 آرون، 2007. المرجع السابق.
- 17 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، «تقرير حول مساعدة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) للشعب الفلسطيني: التطورات الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة»، 2016.
- 18 ليلي فرسخ، «تحقق العمالة الفلسطينية إلى الاقتصاد الإسرائيلي: قصة متوترة»، مجلة الدراسات الفلسطينية 32، عدد 1، خريف عام 2002.
- 19 فرسخ، 2008. المرجع السابق.
- 20 روي، 1999. المرجع السابق.
- 21 للحصول على مزيد من المعلومات حول التجزئة الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة الرجاء قراءة: «تعزيز التجارة والتفاعل الاقتصادي بين الفلسطينيين في الضفة الغربية والداخل الإسرائيلي: بدل عربي للأسرلة من الشمال إلى الشمال»، رجا خالد وقصي السطري، مركز الدراسات التنمية، جامعة بيرزيت، 1988.
- 22 عادل سمارة وعودة شحادة، الحماية الشعبية، 1988.
- 23 جوديت غاربييل، «الجانب الاقتصادي للإنتفاضة»، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 18، عدد 1، خريف عام 1988.
- 24 ليندا طبر، «سلطة الشعب: دروس من الإنتفاضة الأولى»، فصل من كتاب بعنوان قراءات نقدية للتنمية في ظل الاستعمار، مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، 2015.



بقلم سليم تماري

مائة عام من المراقبة

مذهل وملفت للانتباه: يسلط التقرير الضوء على أدق التفاصيل الخاصة لحياة القرويين المحليين، وتشمل تلك التفاصيل وقائع عن أنماط الاستهلاك، مبيّنة على سبيل المثال جدولاً بكافة ممتلكات عائلة البيراوي (بما في ذلك عدد الدجاج والأقفاص، وأجهزة الراديو، وقطع «حديثه» أخرى)، كما تشمل تلك التفاصيل معلومات عن زراعة المحاصيل وترتيبات الحصاد، والأثاث المنزلي، وأنماط الزواج، وسندات ملكية الأراضي، وتشكيلات السلطات المحلية، ويشير تعدد المصادر مسألة التعاون بين القيادة الصهيونية والقيادة المحلية وأيضاً بين العلماء الأجانب وعلماء الأثار الزائرين. لم تجذب ملفات القرى انتباه الصهاينة قبل غزو عام 1948 والاحتلال عام 1967 فحسب، بل أنها قدّمت رؤى هامة لدولة إسرائيل الجديدة وسياساتها عقب تلك الأحداث الخطيرة. وتتطرق مقالة «المراقبة الخائفة» إلى جهود الحكومة العسكرية الإسرائيلية عقب النكبة الرامية إلى تجريد المجتمع العربي من عروبوته عن طريق تقويض أشكال التضامن المتعاودة مع المجتمع الفلسطيني الذي طرد قسراً من أرضه من قبل الإسرائيليين. وبهذه الوسائل سعت إسرائيل جهراً لدمج السكان الفلسطينيين المتبقين «ضمن هامش النظام السياسي والاقتصادي الإسرائيلي كجماعات تابعة ليس لها هوية أو

قدّمت مجلة حوليات القدس في عديدها الأخيرين دراسة حول النظام الاستخباراتي والأمني الذي رصد وراقب مدينة القدس وحياة الفلسطينيين على مدى القرن الماضي.* وفي مقالات تلقي الضوء على الممارسات المتبعة منذ عهد الامبراطورية العثمانية والحرب العالمية الأولى، تحدّث المؤلفون (ومنهم إيليا زريق، وجوني منصور، ونادرة-شلهوب كيفوركيان، وأحمد السعدي، وآخرون) عن الجهود المستمرة والمختلفة التي بُذلت من أجل جمع المعلومات وتسجيلها لغرض السيطرة السياسية وخلق البلبلة.

يستعرض العدنان الإخيران من المجلة طبيعة المراقبة ومعناها ابتداءً من تاريخ التجسس في فلسطين (وهو يتضمن تفاصيل مذهلة تتجاوز نطاق موضوع هذه المقالة) وتقديم صورة جليّة عن سعي الحركة الصهيونية منذ البداية لتطوير بنية تحتية استخباراتية مستدامة تستمر حتى يومنا هذا. على سبيل المثال، فيما يسمّى ملفات القرى (صالح عبد الجواد) رصدت المظومة الأمنية لمنظمة الهاغانا قبل إقامة الدولة وسجّلت تفاصيل الحياة اليومية للفلسطينيين في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي. وفي هذا السياق تبرز قضية قرية البيرة بشكل

الصورة من: جورج عازار

رؤية أو إرادة أو حتى قدرة على المقاومة». وما تزال هذه الأهداف هي التي تحدد السياسات الإسرائيلية اليوم وإن يكن بأشكال مختلفة.

وإذا انتقلنا إلى الوقت الراهن ونظرنا إلى الجانب الاجتماعي من المراقبة في القدس والأرض المحتلة نجد أن التركيز ينصب على سحب حق الإقامة في القدس من الفلسطينيين كإجراء عقابي. وفي الأخص يشير إدخال أساس جديد لسحب حق الإقامة في القدس كإجراء عقابي - «الإخلال بالولاء للدولة» - إلى درجة الانضباط المتزايد الذي تتطلبه إسرائيل.

أعدت الحكومة الإسرائيلية نظام التسجيل السكاني - بما في ذلك الإحصاء السكاني أو نظام التصاريح الذي يحكم حركة الشعب الفلسطيني والذي أدخلته إسرائيل قبل وبعد عام 1967 تحت شعار أمن الدولة - بطريقة تستطيع من خلالها بسط المزيد من السيطرة الجغرافية على الفلسطينيين، وتسمح بتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، وتقيد حركة الفلسطينيين، وتعيق التطور الاقتصادي للقطاع العربي بواسطة تشييد الجدران والأسيجة، وإقامة الحواجز العسكرية وأبراج المراقبة، ناهيك عن درع أليات المراقبة التي تتمتع بتقنية عالية.

التطوير الإسرائيلي المستمر لتكنولوجيا المراقبة والقمع هو الموضوع الذي يتطرق له داود تلحمي في مراجعته لكتاب جف هالبر بعنوان «الحرب ضد الشعوب». حيث يشيد تلحمي بالتقييم الواضح الذي يقدمه هالبر حول





الحواجز العسكرية. الصورة من: Ocean of Justice



تعيق الحواجز العسكرية التي لا حصر لها حرية الحركة. الصورة من: Checkpoint Watch

في مدينة القدس المقدسة. حقًا فالمراقبة الإسرائيلية العالمية بكل شيء هي الوحيدة في التاريخ المعاصر التي أصبحت مراقبة علمانية بدلًا من حتمية إلهية.

في مراجعة ساخرة للفلم الوثائقي «سلام هس» (2007)، تتحدث آن منيللي عن شكل من أشكال المراقبة الذاتية والتي يمكن أن توفر الأرضية لتطوير الذات السياسية المشتركة، حيث يصور الفلم سبع نساء عربيات وسبع نساء إسرائيليات ينضمين إلى مجموعة مشتركة لخسارة الوزن في مستوطنة «غوش عتصيون». ويقدم الفلم الوثائقي مثالًا غريبًا ومشبهًا لـ «خطاب التطبيع» الذي يفترض أن الممارسات والتفاعلات غير الحكومية يمكنها أن تؤدي بطريقة ما إلى إنهاء العنف أو إلى قبول الأوضاع غير المتكافئة في الأرض المقدسة.

سليم تماري كبير الباحثين في مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومدير سابق لمؤسسة الدراسات المقدسية التابعة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ورئيس تحرير مجلة حوليات القدس "Jerusalem Quarterly". وهو أستاذ علم الاجتماع في جامعة بيرزيت وأستاذ مساعد في مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورج تاون. قام بتأليف العديد من الأعمال عن الثقافة الحضرية، وعلم الاجتماع السياسي، والسيرة الذاتية، والتاريخ الاجتماعي، والتاريخ الاجتماعي لشرق المتوسط.

يشمل انتشار المراقبة في نظام السيطرة الإسرائيلية على الحياة اليومية للشعب الفلسطيني ما يلي: التفتيش الجسدي، وثيقة الهوية الشخصية، والوقوف في الصف لساعات طويلة بانتظار إشارة من الجنود الإسرائيليين بالتقدم أو العودة (وهذا يعكس خبرة الفلسطينيين على نقاط التفتيش العسكرية). ويهدف نظام المراقبة إلى إذلال الشعب الفلسطيني، ويتصف بانعدام السيادة وتقييد حرية الحركة والتنقل.

المنشآت الصناعية الأمنية الإسرائيلية وارتباطها بالسياسة الخارجية الإسرائيلية والإفلات من العقاب على الصعيد الدولي الذي استطاعت إسرائيل أن تؤمنه لنفسها من خلال بيع الأسلحة والتكنولوجيا الأمنية إلى الكثير من دول العالم. وبادعائها أن تقنيات العسكرية قد تم تجربتها في «مختبرات» الأرض الفلسطينية المحتلة، تمكنت إسرائيل من تحويل فشلها في تهدئة السكان الفلسطينيين إلى استراتيجية تسويقية. ولا تشمل المنتجات «الأمنية» لإسرائيل الأسلحة التقليدية فقط، بل أيضًا تكنولوجيا الأقمار الصناعية والطائرات دون طيار، وإجراء البحوث العلمية في مجالى العسكرية والتسلح، بما في ذلك علم الوراثة والتكنولوجيا النانوية والتكنولوجيا البيولوجية».

يشير تقرير صادر عن المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي - حملة - إلى مدى اختراق السلطات الأمنية الإسرائيلية (والفلسطينية) للإعلام الاجتماعي، مما جعل المستخدمين الفلسطينيين لوسائل التواصل الاجتماعي عرضة للمضايقة والاعتقال. تذكر هيلفا طويل-سور في مقالها «المراقبة المتقدمة» إلى أنه حتى آخر التقنيات وأكثرها تقدمًا هي مجرد تكملة للأساليب «التقنية المنخفضة» المجربة والحقيقية التي تم تطويرها قبل عام 1948 ولا تحل محلها. وتبقى التقنيات الأساسية الأولى التي استخدمتها إسرائيل كي تفرض سيطرتها الاستعمارية في فلسطين مثل السجلات السكانية وبطاقات الهوية ومسوحات الأراضي ورسم الخرائط جزءًا أساسيًا من نظام المراقبة الإسرائيلي. وفي الواقع، ما تزال تعتمد إسرائيل في نظام المراقبة على أساليب استخباراتية قديمة لجمع المعلومات، مثل: قوات الشرطة، والمخابرات، والمخبرين، والجواسيس، والمتسللين، والعملاء، والسجن، والتعذيب، وأساليب الاستجواب، والمراقبة عن بعد وعن قرب، والبنية التحتية المتباينة، ورسم الخرائط الإقليمية، ومسح الأراضي وتسجيلها، والتخطيط الحضري، والتعداد السكاني، ووثائق الهوية الشخصية، إضافة إلى أدوات أحدث ذات تقنية منخفضة مثل اعتراض الرسائل البريدية، والتتصت على المحادثات الهاتفية، وأجهزة الأشعة السينية. وعلى الرغم من أن هناك الكثير من الأدوات التي تتمتع بتقنية عالية مثل الطائرات دون طيار، وروبوتات التحكم عن بعد، وجمع البيانات البيومترية، إلا أنها لا تستبدل الأدوات ذات التقنية المنخفضة بل تكملها. وبشيء من السخرية، تتحدث طويل-سوري عن محاولة دولة إسرائيل انتزاع السلطة المطلقة لرؤية كل شيء (لكن ليس القدرة على المحبة المطلقة) التي يتمتع بها الله



بقلم: سحر فرنسييس

السجن الجماعي للفلسطينيين: إجراءات السيطرة والقمع

المواطنين الفلسطينيين - سواء كانوا سياسيين أو نشطاء أو محامين أو معلمين أو أطباء أو طلاب - إلى الاعتقال والحبس.

وقد أعلنت الأوامر العسكرية أن جميع الأحزاب السياسية غير قانونية ودعت إلى حظرها. ويشمل هذا الحظر منظمة التحرير الفلسطينية التي تتفاوض معها الحكومة الإسرائيلية منذ إطلاق اتفاقات أوسلو. كما يشمل الحظر أعضاء المنظمات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية بما فيها منظمة فتح وهي أكبر حزب عضو في المنظمة، يرأس السلطة الفلسطينية منذ تأسيسها عام 1994. وفي العام 2011، وضعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي القائد الفتحاوي وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني حسام خضر تحت الاعتقال الإداري بسبب أنشطته المناهضة للانقسام السياسي الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد قامت إسرائيل بتكليف أنظمة الدفاع (الطوارئ) البريطانية للعام 1945 التي وضعتها حكومة الانتداب البريطاني وأدرجتها ضمن الأوامر العسكرية الإسرائيلية وقانون العقوبات ساري المفعول داخل إسرائيل من أجل حظر أعمال المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي. وتشكل تلك الأنظمة الأساس الذي يقوم عليه حظر الأحزاب السياسية، كما أنها تحظر التظاهر ونشر المواد السياسية وتوزيعها. وبالتالي اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي الفلسطينيين في الضفة الغربية بشكل روتيني أثناء الاقتحامات الليلية لمنازلهم.

وبموجب الأمر العسكري 101 يمكن إلقاء القبض على أي فلسطيني في الضفة الغربية لقيامه بأنشطة مدنية مثل المشاركة في الاحتجاجات والتجمعات أو حتى رفع الأعلام أو أية رموز أخرى ذات محتوى سياسي. ويحظر الأمر على أي شخص طباعة أو نشر المنشورات أو الإشعارات أو الملصقات أو النشرات أو أية وثائق أخرى ذات طابع سياسي دون

عقب احتلال القوات العسكرية الإسرائيلية للأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967 مباشرة، أصدر القادة العسكريون في الضفة الغربية وقطاع غزة أوامر أعلنوا بموجبها ولايتهم القضائية وإنشاء نظامهم القانوني. وقد صدر الأمر الأول باستيلاء إسرائيل على السلطة بهدف «الحفاظ على الأمن والنظام العام»، أما الأمر الثالث فقد وضع الإجراءات القانونية. وفي الأمر الأولي «الخاص بالأحكام الأمنية» اعترفت القوات العسكرية الإسرائيلية بوصفها قوة احتلال بإمكانية تطبيق معاهدة جنيف الرابعة مؤكدة أن الأوامر العسكرية أدنى شأنًا أو أقل أهمية من معاهدة جنيف الرابعة، وأفادت صراحة أنه في حال وجود أية تناقضات بين الأوامر ومعاهدة جنيف «سوف تطفئ أحكام المعاهدة». لكن في صيغة لاحقة لنفس الأمر تم التراجع عن هذا القسم وإلغائه.¹

لا تتطرق التشريعات القائمة حالياً إلى الاحتياجات الأمنية الخطيرة ومصالح الشعب الفلسطيني القابع تحت الاحتلال، ولا تضمن سلامتهم العامة كما تنص على ذلك لوائح لاهاي لعام 1907 ومعاهدة جنيف الرابعة لعام 1949، وبالتالي فهي تتعارض بشكل نمطي مع القانون الإنساني الدولي. بالإضافة إلى ذلك، لا يقتصر اختصاص المحكمة العسكرية بموجب تلك التشريعات على الأرض المحتلة فقط إذ أن المحاكم العسكرية تمارس اختصاصاً خارج النطاق القضائي عن طريق محاكمة كل من يشارك في نشاط تعتبره إسرائيل تهديداً لأمنها في أي مكان من العالم. ومهما يكن، لا تنطبق هذه الأوامر العسكرية على المستوطنين الإسرائيليين الذين يعيشون في الضفة الغربية عندما يرتكبون أعمالاً مخلة بالأمن.²

تسيطر الأوامر العسكرية على الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وتؤثر على كافة جوانب حياتهم بدءاً من التعليم إلى الرعاية الصحية، وحتى حياتهم الاقتصادية والمدنية والسياسية. وعلى مدى الخمسين عاماً الماضية تعرّض مئات الآلاف من



الصورة من : Pars Today

منذ عام 1967، أُجبر الفلسطينيون الذين يعيشون في ظل الاحتلال العسكري الإسرائيلي إلى المثول أمام المحاكم العسكرية الإسرائيلية التي تفتقر إلى أبسط ضمانات المحاكمة العادلة المعترف بها دولياً. وجميع الفلسطينيين تحت الاحتلال معرّضون للاعتقال العسكري بما فيهم الأطفال والنساء وأعضاء المجلس التشريعي والمدافعين عن حقوق الإنسان وحتى في الوقت الراهن لا يستثنى من ذلك لاعبو السيرك.



من داخل متحف أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة

ثاني 2017، وصل عدد المعتقلين السياسيين الفلسطينيين إلى 6,500 معتقل منهم حوالي 300 طفل و53 امرأة و536 معتقلاً إدارياً.³

وبعد احتلال العام 1967، أنشأت الحكومة الإسرائيلية خمسة محاكم عسكرية في الأرض الفلسطينية المحتلة التي حلت محل المحاكم المحلية التي كانت قائمة أثناء الحكم الأردني والحكم المصري، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني، وتفتقر الإجراءات في هذه المحاكم العسكرية إلى معايير

ترخيص بذلك من القائد العسكري الإسرائيلي، وبموجب الأمر العسكري 101، تعتبر المئات من الكتب غير قانونية، والمئات من النشطاء والمواطنين العاديين يتم اعتقالهم بسبب الكتابة على مواقع التواصل الاجتماعي للتعبير أحياناً عن تضامنهم مع ضحايا الاعتداءات الإسرائيلية. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت السلطات العسكرية الإسرائيلية قرارات اعتبرت بموجبها جميع المنظمات الطلابية داخل الاتحادات الطلابية للجامعات غير قانونية، وتُجرّم حتى الأنشطة الطلابية الاعتيادية مثل تنظيم معارض الكتب التي لها علاقة بالتكتلات الطلابية.

ونظرًا لأن الأوامر العسكرية تعتبر أن التجمعات «السياسية» غير قانونية إلا إذا وافق عليها القائد العسكري، يمكن أن يتم اعتقال المنظمين والمشاركين في الاحتجاجات السلمية - كم حصل مع بسام التميمي وعبد الله أبو رحمة اللذين ينظمان احتجاجات سلمية أسبوعية لمناهضة الأنشطة الإستيطانية وبناء جدار الفصل على الأرض الفلسطينية. أضيف إلى ذلك أن السلطات الإسرائيلية تستخدم القانون المدني الإسرائيلي لكبت أصوات الفنانين الفلسطينيين، وتشمل الحالات الأخيرة الشاعرة دارين طاطور من الرينة بالقرب من مدينة الناصرة والروائية خالدة غوشة من مدينة القدس المحتلة، وكتلتاهما اتهمتهما السلطات الإسرائيلية بالتحريض بموجب القانون المدني.

ومنذ عام 1967، ألقت قوات الاحتلال الإسرائيلي القبض على نحو 800,000 فلسطيني بموجب أوامر عسكرية - ويشكل هذا العدد 20 بالمائة من السكان الفلسطينيين. واعتبارًا من كانون

بموجب النظام العسكري الإسرائيلي يمكن توقيف الفلسطينيين للاستجواب لمدة 75 يوماً دون توجيه التهمة لهم، ومنها 60 يوماً دون حق التواصل مع محامي الدفاع. ويمكن أن يستمر الاعتقال الإداري لفترة غير محدودة دون توجيه التهم أو المحاكمة على أساس «معلومات سرّية» لا يمكن للموقوف أو محاميه الحصول عليها.

المحاكمة العادلة والتي تطبق خلالها إجراءات تمييزية عند مقارنتها بالقوانين الناطمة للإجراءات الجزائية الإسرائيلية. ومن الضروري تسليط الضوء على أنه حتى أواخر عام 1980 لم يكن هناك محاكم استئناف، وحتى عام 2004 لم تتطلب هيئة المحكمة المكوّنة من ثلاثة قضاة أن يكون لجميع القضاة خلفية قانونية صلبة، وهذا يعني أن مئات الآلاف من السجناء الفلسطينيين تمّت محاكمتهم بواسطة جنود لم يكن لديهم معرفة قانونية. وفي نفس المحاكم تمّت أيضاً محاكمة الكثير من الأطفال الفلسطينيين الذين قد بلغوا 12 عاماً من العمر تماماً مثل البالغين حتى عام 2010 عندما أُنشأت محكمة خاصة، إلا أن أحكامها لا تشير إلى وجود أي اختلاف ملحوظ فيما يرتبط بمستويات الحماية أو مدة الحكم. وحتى عام 2012، كانت السلطات الإسرائيلية تعامل القاصرين الفلسطينيين كما كانت تعامل البالغين من عمر 16 عاماً فما فوق (على عكس المعايير الدولية التي تحدد سنّ 18 عاماً على أنه سن الرشد والبلوغ).

يتم التعذيب والمعاملة المهينة بصورة ممنهجة وبشكل واسع النطاق. ويستخدم هذين التمييزين لانتزاع الاعترافات ومباشرة عملية الادعاء، وهذا يفسّر معدل الإدانة المرتفع داخل المحاكم العسكرية التي تحكم الفلسطينيين، والتي تصل إلى 9.749 بالمائة بحسب الأعداد المنشورة مؤخراً (2011).⁶

تستخدم الأوامر العسكرية الإسرائيلية لمنع سكان مدينة القدس من الدخول إلى مدينتهم، كما في حصل مع مدير البرامج الشبابية في لجان العمل الصحي داود الفول. وتحظر سلطات الاحتلال الإسرائيلي أيضاً على بعض مواطني القدس الدخول إلى الضفة الغربية كما كان حال الباحث الميداني لمؤسسة الضمير صلاح حموري. وتمنع الأوامر الإدارية آلاف الفلسطينيين من مغادرة الأرض المحتلة، كما تمنع العائلات الفلسطينية من زيارة أقربائهم في إسرائيل بما فيهم عائلات السجناء الذين يسعون للحصول على تصاريح زيارة.

فضلاً عن ذلك كله، تعطي أنظمة الدفاع (الطوارئ) المندرجة ضمن القوانين العسكرية والأمنية المجال لإسرائيل لاعتقال الآلاف من المواطنين الفلسطينيين بموجب ما يُسمّى بالاعتقال الإداري. ويمكن للقوات الإسرائيلية اعتقال الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة دون توجيه أية تهمة لهم وعلى أساس دليل سرّي وتوقيفهم لمدة 75 يوماً، ومن هذه المدة يُحرم المعتقلون الفلسطينيون من رؤية محامي الدفاع لمدة 60 يوماً. ويمكن تمديد هذا الأمر - وهذا ما يحصل عادة - لفترات زمنية غير محددة. خلال الانتفاضة الأولى استخدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي الاعتقال الإداري على نطاق واسع إذ اعتقلت حوالي 10,000 مواطناً فلسطينياً. ومنذ توقيع اتفاقية أوسلو، استخدمت السلطات العسكرية الإسرائيلية الاعتقال الإداري بشكل كبير وألقت القبض حتى على الأشخاص المعارضين لاتفاقية أوسلو. وفي الفترة بين التوقيع على اتفاقية أوسلو وانسحاب الانتفاضة الثانية عام 2000 اعتقلت السلطات العسكرية الإسرائيلية حوالي 850 فلسطينياً من مختلف الأحزاب السياسية بما فيها حركة فتح. وخلال الانتفاضة الثانية بين شهر آذار وشهر نيسان من عام 2002، وضعت السلطات العسكرية الإسرائيلية من 2,500 إلى 3,000 فلسطيني تحت الاعتقال الإداري، وفي العام 2015، اتخذت السلطات الإسرائيلية الإجراء ذاته لأول مرّة منذ عقود

تعرّض الكثير من القادة والنشطاء السياسيين إلى الاعتداءات المتكررة من خلال الاعتقال والتوقيف. وفي أيلول 2005، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي أكثر من 450 ناشطاً سياسياً في الضفة الغربية في محاولة فاشحة منها للتأثير على انتخابات كانون ثاني 2006. وفي حزيران 2006، اعتقلت قوات الاحتلال 48 عضواً منتخباً في البرلمان الفلسطيني مما تسبّب بشلل تام للمجلس التشريعي الفلسطيني.⁵ ومنذ ذلك الحين استمرت قوات الاحتلال في اعتقال عدد كبير من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني عدة مرّات، ووضعهم تحت الاعتقال الإداري أو حاكمتهم بتهمة العضوية في منظمة غير قانونية وتقديم الدعم لها. وفي الوقت الراهن يوجد 13 عضواً في البرلمان الفلسطيني رهن الاعتقال منهم 6 تحت الاعتقال الإداري دون توجيه أية تهمة لهم أو محاكمتهم.

يتمثل القمع الإسرائيلي للفلسطينيين من خلال اعتقالهم في خلق نظامين قانونيين مختلفين للأفراد الذي يعيشون في نفس المنطقة: لا يخضع الفلسطينيون والمستوطنون الإسرائيليون لنفس القوانين. في حين يمكن للقوات الإسرائيلية اعتقال

التعذيب والمعاملة المهينة ضد الفلسطينيين شائعان في النظام العسكري الإسرائيلي ويشملان العنف الجسدي والتعذيب الموضعي والضغط النفسي والجسدي بما في ذلك تهديد المعتقل أو تهديد أحد أفراد عائلته. ويخضع الأسرى الفلسطينيون بشكل ممنهج إلى الترحيل من الأرض المحتلة إلى مناطق قوة الاحتلال وهذا إجراء غير قانوني ينتهك معاهدة جنيف الرابعة.

ذلك النظام» وهذا يتفق تماماً مع تعريف الفصل العنصري الذي وضعته المحكمة الجنائية الدولية.8 ويخدم هذا النظام لقمع الفلسطينيين من خلال أدنى ضمانات المحاكمة وفترات استجواب أطول وتغطية قانونية للتعذيب.

سحر فرنسيس مديرة مؤسسة الضمير لرعاية الأسير منذ عام 2005. مؤسسة الضمير هي منظمة تعنى بدعم الأسرى وحقوق الإنسان. ومنذ عام 1994 عملت فرنسيس محامية لحقوق الإنسان وهي متخصصة في شؤون الأسرى السياسيين الفلسطينيين ويشمل ذلك المعاملة المهينة والتعذيب، والاعتقال الإداري، والظروف المعيشية في السجون، وحقوق الأسرى والسجناء. تملك فرنسيس خبرة واسعة في التقاضي ضمن نظام المحاكم العسكرية والمدنية الإسرائيلية.

ضد أطفال فلسطينيين من القدس، ويرتقي الاعتقال الإداري إلى التعذيب النفسي، وقد شجبت لجنة الأمم المتحدة المناهضة للتعذيب ومجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بالاعتقال التعسفي، كما أنه يشكل جريمة حرب ضمن السياق الفلسطيني - كشكل من أشكال الحرمان الممنهج للمحاكمة العادلة ضد الشعب الفلسطيني.

ويعكس الاضطهاد المستمر للشعب الفلسطيني بموجب القانون العسكري والاعتقال المنتشر وإصدار الأحكام العسكرية ضد شعب يزرع تحت الاحتلال طبيعة الفصل العنصري الذي يقوم عليه نظام الحكم الإسرائيلي. وتمارس إسرائيل من خلال قوانينها وإجراءات محاكمها العسكرية التي تميز بين السجناء الجنائيين والأمنيين، «نظاماً مموثقاً للقمع الممنهج والهيمنة» على الفلسطينيين «بقصد الحفاظ على



- 1 يش دين، إجراءات الفناء الخلفي: تنفيذ حقوق الإجراءات القانونية الواجبة في المحاكم العسكرية داخل الأرض المحتلة، 2007، ص 35-36.
- 2 للحصول على مزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني لجمعية حقوق المواطن في إسرائيل على <http://www.acri.org.il/en/2014/11/24/twosysreport>.
- 3 إحصائيات مؤسسة الضمير، كانون ثاني 2017.
- 4 رصد المحاكم - مؤسسة الضمير، 2005.
- 5 وثائق مؤسسة الضمير، 2006.
- 6 التقرير الرسمي لعمل المحاكم العسكرية في الضفة الغربية في العام 2010 (عبري)، نُشر في 2011، تقرير المحاكم العسكرية 2010.
- 7 وثائق مؤسسة الضمير والتمثيل القانوني، 2016.
- 8 الجمعية العامة للأمم المتحدة، نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (آخر تعديل عام 2010)، تموز 17، 1998، المادة (2)7.



بقلم وليد سالم

مركزية القدس الشرقية النضال الوطني الفلسطيني 1967-1987



الصورة من: بنك صور فلسطين Palestine image Bank

سعت المؤسسات الوطنية الفلسطينية في القدس الشرقية لحماية نفسها من سيطرة سلطات الاحتلال الإسرائيلي عليها مستخدمة شتى الوسائل. وقد شملت هذه المؤسسات الغرفة التجارية، وشركة الكهرباء، والنقابات العمالية والمهنية، ومستشفى المقاصد، ومستشفى أوغستا فكتوريا (المطلع)، والعديد من الجمعيات الخيرية والمؤسسات التعليمية. وفي حالة المؤسسات التعليمية أعلن المعلمون إضراباً طويلاً لمنع فرض المناهج الإسرائيلية على المدارس الفلسطينية في القدس الشرقية. وحقق الإضراب أهدافه.

استمرت المقاومة بتحقيق المزيد من النجاحات في السنوات اللاحقة، ففي العام 1973 تأسست الجبهة الوطنية في القدس، وتشكلت من فصائل وأحزاب وطنية ويسارية إضافة إلى شخصيات وطنية بارزة. وقد قادت الجبهة الوطنية المقاومة الفلسطينية حتى عام 1976، وفي تلك الفترة تم تنظيم الكثير من المظاهرات والاحتجاجات لا سيما من قبل الطلبة. وتبع استشهاد منتهى الحوراني، وهي طالبة من نابلس اغتالها قوات الاحتلال الإسرائيلي عام 1974، إضراباً وطنياً. وقد رسم الفنان الفلسطيني سليمان منصور صورة مؤثرة للشهيدة وهي تنزف من الخلف فيما هي ممددة على الأرض بلباسها المدرسي.1

إن النضال الفلسطيني الذي قادته الجبهة الوطنية في القدس ومعه نضال الطلبة والنقابات العمالية والمهنية والمؤسسات التعاونية ومؤسسات أخرى تحت قيادة الجبهة الوطنية، وما رافقه من اعتراف قمة الرباط العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني، قد أجبر سلطات الاحتلال الإسرائيلي على تقديم التنازلات. وكان أحد أهم التنازلات إلغاء خطة عام 1975 التي دعت إلى إنشاء إدارة مدنية،2 والقرار بالسماح لبعض الشخصيات التي تنتسب

بداً المشروع الاستعماري الإسرائيلي في مدينة القدس الشرقية أوائل عام 1967 مباشرة بعد الاحتلال. وفي نفس الفترة بدأت المقاومة الفلسطينية التي اتخذت لنفسها شكلين مختلفين. كان أولهما الكفاح المسلح - كما حصل في غزة من عام 1967 حتى عام 1972، أما الشكل الآخر للمقاومة فقد تمثل في الحركة الشعبية والمقاومة السلمية - كما حصل في القدس الشرقية وبقية الضفة الغربية. بالإضافة إلى الاستعمار الإستيطاني، شمل المشروع الإسرائيلي في مدينة القدس الشرقية مزيجاً من الاحتلال العسكري وسياسات الفصل العنصري.

كان هدم «حيّ الشرف» داخل البلدة القديمة في القدس الشرقية واحداً من العديد من المشاريع الاستعمارية الاستيطانية الأولى من أجل البدء بتوسيع الحيّ اليهودي على أنقاضه. لكن في نفس الوقت، رفضت بلدية القدس الفلسطينية (أمانة القدس) هدم حيّ الشرف من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلي. وقد اتخذ الشيخ عبد الحميد السائح زمام المبادرة وأنشأ لجنة التوجيه الوطني التي قادت النضال الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي منذ أوائل عام 1967.*

وفي وقت لاحق من نفس العام، طردت سلطات الاحتلال الإسرائيلي الشيخ السائح إلى الأردن، لكن المقاومة استمرت. وفي القدس تمكنت المقاومة من الحفاظ على استقلالية المؤسسات الفلسطينية الدينية المسيحية والإسلامية ووضعها تحت قيادة الهيئة الإسلامية العليا التي تأسست فور انتهاء الحرب عام 1967. وقد عملت الهيئة جنباً إلى جنب مع ممثلي الكنائس المسيحية بهدف حماية الأماكن المقدسة وضمان استقلالية المؤسسات الوقفية الإسلامية والمسيحية، وأيضاً من أجل المساهمة في قيادة المقاومة وتوجيهها ضد الاحتلال.

القائد فيصل الحسيني عام 2001 وقيام الحكومة الإسرائيلية بإغلاق بيت الشرق.

أظهرت هذه اللوحة التاريخية الموجزة مركزية مدينة القدس الشرقية ليس فقط في التخطيط للنضال الوطني الفلسطيني ضد الاحتلال العسكري الإسرائيلي من عام 1967 وحتى عام 1987 وتوجيهه، بل أيضًا في حماية المؤسسات الوطنية الفلسطينية، ورفض الطول الوسط في النضال من أجل تقرير المصير، وتقوية منظمة التحرير الفلسطينية ودعمها بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

* يمكن الاطلاع على التسلسل الزمني للمقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي في المجلدات السنوية من اليوميات الفلسطينية وفي الوثائق الفلسطينية التي نشرها مركز البحوث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية باللغة العربية.

بعد عام 1967 رفض الفلسطينيون محاولة سلطات الاحتلال الإسرائيلي للسيطرة على المؤسسات الوطنية وواصلوا نضالهم من أجل الحرية. لعبت مدينة القدس الشرقية دوراً مركزياً في تلك الجهود التي أخفقت جميع المحاولات الإسرائيلية بتطبيع الاحتلال وخلق بديل عن منظمة التحرير الفلسطينية. وهذا أدى إلى تعزيز مكانة المنظمة بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

إلى منظمة التحرير الفلسطينية بالترشح لانتخابات البلدية عام 1976، ونتج عن ذلك انتصار كبير في الانتخابات لعدد من الشخصيات المرتبطة بمنظمة التحرير الفلسطينية بمن فيهم كريم خلف وبسام الشكعة وإبراهيم الطويل الذين أصبحوا رؤساء بلديات كل من رام الله ونابلس والبيرة على التوالي.

وقد لعب رؤساء البلديات المنتخبين دور الموجّه السياسي للفلسطينيين، ولم تقتصر أنشطتهم على الخدمات المدنية فقط. وفي العام 1978 بعد توقيع إتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، اجتمع رؤساء البلدية مع شخصيات ومجالس طلبة الجامعات، وممثلين من النقابات العمالية والمهنية، وجهات أخرى في مبنى النقابات العمالية في بيت حنينا في مدينة القدس، وهناك أعلنوا رفضهم لاتفاقية كامب ديفيد وإقامة لجنة التوجيه الوطني الثانية.

وفي أوائل الثمانينات من القرن الماضي قررت الحكومة الإسرائيلية بقيادة حزب الليكود الحاكم آنذاك حل لجنة التوجيه الوطني، وبادرت بشن حرب على رؤساء البلدية المنتخبين. وفي خضم حملة الاضطهاد هذه تمّ تفجير مركبة بسام الشكعة عام 1980 وانتهى به الأمر على كرسي متحرك بعد أن فقد ساقه وبدأ واحداً. وفي الوقت ذاته أنشأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ما يسمّى بروابط القرى التي ارتبطت بالإدارة المدنية التي أقامها حزب الليكود. وكان البروفيسور مناحيم ميلسون مسؤولاً عن الإدارة المدنية بين الفترة من تشرين ثاني 1981 حتى أيلول 1982، إلا أنه استقال بعد الفشل الذريع لتجربته في «تنظيم قيادات قروية». وقد فشلت الخطة بكافة جوانبها، خاصة في إضعاف القيادة الداعمة لمنظمة التحرير الفلسطينية في المدن، وفي خلق قيادة فلسطينية موالية لإسرائيل. علاوة على ذلك، تمّ مقاطعة روابط القرى حتى في قراهم مما أدى إلى انهيارها بشكل كامل بعد سنوات قليلة.

سارعت الحكومة الإسرائيلية في توسيع المستوطنات، وواصلت أعداد المستوطنين في الازدياد حتى وصلت إلى 111,600 مستوطناً عام 4.1993 كما طلبت الحكومة الإسرائيلية من أساتذة الجامعات من أمثال البروفيسور عزرا سادان تطوير أفكار للسلام الاقتصادي كبديل لإنهاء الاحتلال. لكن سياسات حزب الليكود هذه عززت من الطموحات الوطنية الفلسطينية ومن الدعم الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية، على عكس ما كان يخطط له حزب الليكود: «بأن تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين» من شأنه أن ينسي الشعب الفلسطيني طموحاته الوطنية ومصادرة أراضيه.

جميع هذه التطورات هيأت الظروف لاندلاع الانتفاضة الأولى التي انطلقت شرارتها الأولى عام 1987. وكانت القدس مرة أخرى مركز قيادة الانتفاضة واستمر الوضع كذلك حتى وفاة



الصورة من: بنك صور فلسطين Palestine image Bank

1 للتعرف على مراحل المقاومة أنظر آن لاتندريس، "القدس: الديناميكية الفلسطينية والمقاومة والتغيير الحضري 1967-1994"، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - (مؤسسة باسيا)، القدس، 1995.

2 خالد القشطيني، "المقاومة المدنية الفلسطينية"، الموسوعة الفلسطينية، المجلد 56، ص 283-355، 1990.

3 القشطيني، المرجع السابق.

4 أنظر نبيل الصالح، «عنف المستوطنين وأثره على الفلسطينيين»، مدار، الملتقى الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية: رام الله، 2014، ص 10.



د. جاد اسحق

الانتفاضة الشعبية، كما لم تندهور الظروف الاقتصادية كثيراً خلال الانتفاضة عمّا كانت عليه قبل عام 1987. كان الشعب الفلسطيني يعمل في الصباح ويُضرب بعد الظهر من كل يوم، وقد وصل معدّل الدخل الفردي المتاح في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى حوالي 1,500 دولارًا أمريكيًا، وقد استمر نحو 200,000 فلسطيني بالعمل داخل إسرائيل، كما ساهمت التحويلات النقدية من الفلسطينيين في المنافي في استقرار الوضع الاقتصادي على الرغم من الاضطرابات المستمرة ووقف العمل. كان الخوف واليأس اللذين يسيطران على الظروف المعيشية المهينة بسبب الاحتلال، وأعمال العنف التي ترتبها قوات الجيش الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، السبب في

تأملات حول انتفاضة عام 1987 وفترة ما قبل أوسلو

يستدعي التفكير بالأحداث التي جرت قبل ثلاثين عامًا أن تأخذ بعين الاعتبار الوضع الذي كان سائداً قبل اندلاع الانتفاضة الشعبية الأولى عام 1987، حيث جرى العديد من التغيرات منذ ذلك الحين. فمنذ السنوات الأولى للاحتلال، وعلى الرغم من اهتمام المواطن الفلسطيني في ذلك الوقت بتخفيف وطأة المصاعب الاقتصادية فقد ركزت السياسة الفلسطينية على التحرر من الاحتلال الإسرائيلي بأساليب مختلفة. من جهة اعتقد الكثير من الفلسطينيين أنه لا يمكن تحقيق نمو حقيقي في ظل الاحتلال، بينما اعتبر آخرون أن النمو الاقتصادي من أجل الصمود يشكل استراتيجية فعالة نحو الاستقلال وأداة لتوفير مسار عملي مواز للعمل السياسي المناهض للاحتلال.

وفي الأعوام القليلة التي سبقت اندلاع الانتفاضة، شكّل العام 1982 نقطة تحوّل في المواقف الفلسطينية تجاه الاحتلال الإسرائيلي وفهم الذات، فأصبحت الجامعات والمنظمات الشعبية والنقابات المهنية مراكز للنشاط السياسي أكثر فأكثر. وقد ظهرت قيادة جديدة (أشير إليها غالباً باسم "new Palestinianism" أو ما يمكن تسميته بالحركة الفلسطينية الجديدة) تميّزت بدرجة عالية من الدافعية والالتزام والثقة بالنفس والاعتماد على الذات، كما لم يكن لديها أوهاماً فيما يخص العلاقة بين مختلف الأطراف من الصراع في الشرق الأوسط. وفي وقت قصير تمكنت المنظمات الشعبية الصاعدة من الحصول على دعم واسع النطاق على الرغم من المحاولات المستمرة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي - وبعض الدول الأخرى- لخلق أشكال بديلة عن القيادة من خلال استخدام الأموال ومصادر القوة الأخرى كخوافز. إلا أن المنظمات الشعبية استمرت بالازدهار لأنها عززت التماسك والتلاحم الاجتماعي.2

اندلعت الانتفاضة الشعبية الأولى في 8 كانون أول 1987 عندما دهست مركبة عسكرية إسرائيلية أربعة عمّال فلسطينيين في قطاع غزة، حيث عمّت على إثرها المظاهرات والاحتجاجات أرجاء فلسطين كافة، وتجلّى الرد الإسرائيلي بقمع الانتفاضة بالقوة - كما عبّر عن ذلك وزير الحرب الإسرائيلي آنذاك يتسحاق رابين الذي أمر جيشه بتكسير عظام الفلسطينيين. وبالفعل قام الجيش الإسرائيلي مع سبق الإصرار والتعمد بتطبيق الأمر حرفياً، وتكسير عظام المتظاهرين الفلسطينيين بالحجارة أحياناً وبأفواه البنادق أحياناً أخرى. دأب الفلسطينيون على المثابرة في احتجاجاتهم، وفي 18 كانون أول 1987 أصدرت القيادة الوطنية الموحّدة بيانها الأول الذي دعت إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وفي تلك الفترة أعلنت القيادة عن بدء الإضرابات التجارية والعامة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

من الجدير ذكره أن الوضع الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة لم يكن من بين العوامل التي ساهمت في اندلاع



بيت الشرق، القدس. الصورة ل: جورج عازار



على قرار بندد بالإجراءات الإسرائيلية، وعلى إثر ذلك قرر سكان مدينة بيت ساحور وسكان مدن فلسطينية أخرى في تموز من العام 1988 تسليم بطاقات هوياتهم الشخصية، في خطوة اعتبرت بمثابة عصيان مدني ضد الاحتلال الإسرائيلي.

كانت مدينة القدس مركز التنسيق لفعاليات الانتفاضة. وفيما كانت تعمل القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة في السر، كانت المؤسسات الوطنية الفلسطينية في القدس سبّاقة. وفي أيار 1988، أعلن القائد الراحل فيصل الحسيني مشروع إعلان الاستقلال الذي وقّع عليه أكثر من 50 قائداً فلسطينياً. بعد ذلك ألقت السلطات الإسرائيلية القبض على القائد الراحل فيصل الحسيني وأغلقت جمعية الدراسات العربية. وفي تشرين ثاني 1988 أعلن المجلس الوطني الفلسطيني في جلسته التاسعة عشرة في الجزائر استقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس.

في أوائل التسعينات من القرن الماضي، بدأت الانتفاضة مع الأسف تتراجع بسبب الحزبية، حيث حلت الفعاليات الحزبية مكان المظاهرات الشعبية، وأدت «الأموال السياسية» التي أدخلتها أطراف خارجية إلى تخلي الأحزاب عن المشاركة في فعاليات الانتفاضة.

غزا العراق دولة الكويت في 2 آب 1990، وعلى مدى شهور عدة رفض العراق جميع الدعوات لسحب قواته من الكويت، وعندما بدا واضحاً أن الحرب قادمة لا محالة، أرسلت القيادة الفلسطينية رسالة إلى القيادة العراقية (باسم القيادة الوطنية الموحدة وعن طريق القيادة الفلسطينية في تونس) طلبت فيها من الحكومة العراقية إعلان استعدادها للانسحاب إذا قبلت إسرائيل الانسحاب من الأرض الفلسطينية المحتلة، لكن مع الأسف كانت طبول الحرب تفرع بصوت عال، وفي 17 كانون أول 1991 قادت الولايات المتحدة الأمريكية قوات

الشرارة التي أشعلت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الأولى.

واصل الفلسطينيون نضالهم وقاموا بتنظيم أنفسهم كي يتمكنوا من التعامل مع الظروف الجديدة الناشئة، فقاموا بإنشاء لجان شعبية لإدارة الحياة العامة داخل المجتمع الفلسطيني، مثل لجان الحماية والتي من مهمتها حراسة الأحياء وإنذار السكان من الهجمات الوشيكة لجيش الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين. كما قامت النساء بتنظيم أنفسهن فيما يُعرف بـ «القوات الضاربة» لإنقاذ الشباب المعتقلين من أيدي جنود الاحتلال الإسرائيلي. كما تشكلت لجان الإسعافات الأولية التي قدّمت العلاج للمصابين. وتم إنشاء نظام تعليمي بديل في كل حيّ من أجل تمكين الطلاب من الاستمرار في دراستهم. ومن اللجان الأخرى التي نشأت أثناء الانتفاضة الأولى كانت اللجان الاجتماعية التي اجتهدت في تقديم العون والمساعدة للعائلات الفقيرة. وبعد الاستقالة الجماعية لـ 625 ضابطاً من الشرطة الفلسطينية العاملين تحت إدارة قوات الشرطة الإسرائيلية في آذار 1988 تم إنشاء لجان المصالحة التي اهتمت بحل النزاعات، ونشأت أيضاً لجان زراعية في كل منطقة لتشجيع الزراعة البيئية والتأمين الغذائي للعائلات، فتم مقاطعة المنتجات الإسرائيلية كلما توفرت البدائل الغذائية الفلسطينية.

تجاوزت مدينة بيت ساحور ما قامت به المدن الأخرى، وابتاعت 18 بقرة كي توفر الحليب لسكانها، مما حدا بالحكومة الإسرائيلية إلى إطلاق حملة «المطلوبون الـ 18»، 4 بالإضافة إلى ذلك، رفض سكان بيت ساحور دفع الضرائب متخذين شعار «لا ضرائب دون تمثيل»، ونتيجة لذلك فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلي نظام منع التجول على المدينة لمدة طويلة واعتقلت أكثر من 250 مديناً من سكان المدينة، وصادرت بعد ذلك آلات وأثاث المحلات التجارية التي رفضت دفع الضرائب. وفي الأمم المتحدة، اعترضت الولايات المتحدة

خلال السنة الأولى من الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الأولى، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي أكثر من 396 مديناً فلسطينياً واعتقلت ما يزيد عن 12,000 مديناً آخرين. كما أغلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي المدارس والجامعات الفلسطينية.



أما الولايات فقد باشرت عقب الحرب بالترويج إلى عقد مؤتمر السلام في الشرق الأوسط من أجل مكافأة قوات التحالف التي ساندت الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على العراق. أملت سوريا باستعادة هضبة الجولان، وأما مصر فكان أملها الحصول على دعم اقتصادي أكبر.

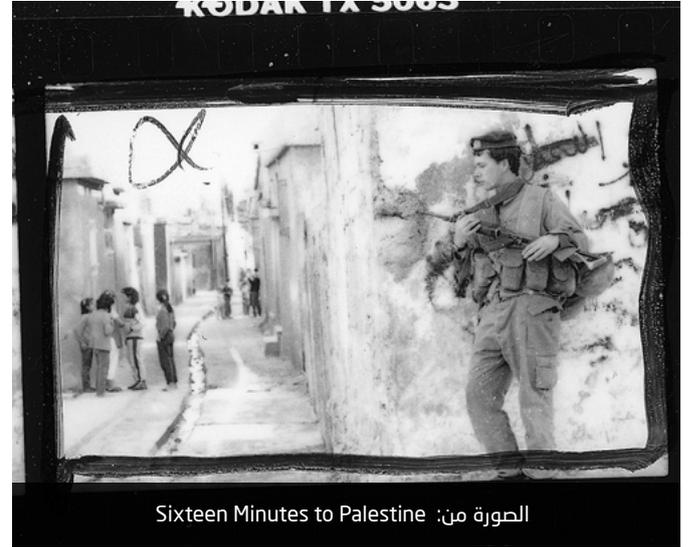
وفي فلسطين، تطورت وحدة التخطيط الاستراتيجي لتصبح اللجنة الفنية التي ضمت أكثر من 5000 مهنياً فلسطينياً عملوا طوعاً على وضع مخطط للدولة الفلسطينية ودعم الوفد الفلسطيني الرسمي في مفاوضات السلام. وقد تكلفت هذه الجهود بافتتاح مؤتمر مدريد للسلام في تشرين أول 1991.

التحالف التي شملت المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا والإمارات العربية المتحدة والبحرين، وأطلقت عملية "عاصفة الصحراء" على العراق. ومن جانبها، فرضت إسرائيل نظام منع التجول على الأرض الفلسطينية المحتلة كافة، والذي استمر حتى انتهاء الحرب في 27 شباط 1991.

وفي ربيع عام 1991 بادرت القيادة الفلسطينية بإنشاء وحدة التخطيط الاستراتيجي (الذي كان يجب تشغيلها من خلال مؤسسة طرف ثالث بسبب إغلاق بيت الشرق في القدس أثناء الانتفاضة) وذلك بغية تطوير خطة عمل لإعادة تأهيل وإعمار الأرض الفلسطينية المحتلة، وإعادة فتح الجامعات والمستشفيات.



مشهد من الفيلم الوثائقي «المطلوب رقم 18».



الصورة من: Sixteen Minutes to Palestine

يحمل جاد إسحق شهادة الدكتوراة من جامعة "إيست أنجليا" في المملكة المتحدة. يشغل الدكتور إسحق منصب مدير عام معهد الأبحاث التطبيقية - أريج - في القدس، وهو مركز فلسطيني رائد يعنى بإجراء الأبحاث في مجالات الزراعة والبيئة واستخدام الأراضي والمياه. حصل الدكتور إسحق على جوائز عدة وترأس الوفد الفلسطيني لمجموعة العمل البيئي أثناء المحادثات متعددة الأطراف، وعمل مستشاراً سابقاً لدى دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية.

3 ميرون بنيفستي، «تقرير 1987: التطورات الديمغرافية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والسياسية في الضفة الغربية»، مشروع قاعدة بيانات الضفة الغربية، جيرورالم بوست، يمكن الحصول على نسخة مطبوعة من معهد البحوث التطبيقية، القدس.

4 لمزيد من التفاصيل أنظر: <http://thealliance.media/just-vision-impact-campaign-wanted-18-little-known-story-1st-intifada>

1 تم تفسير توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل (1978) على أنها تفریط بالقضية الفلسطينية ولذلك لم يرحب بها الفلسطينيون، في حين كانت الدول العربية منشغلة بالحرب العراقية الإيرانية (1980-1988). وقد ساد الخوف والقلق بين الفلسطينيين بعد غزو إسرائيل للبنان وارتكاب مجزرة صبرا وشاتيلا (1982). وقد رأى البعض أن طرد قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان إلى تونس عام 1982 على أنها محاولة أخرى لتهميش المنظمة وتجاهل الطموحات الفلسطينية في الحصول على الحرية مما أدى إلى ارتفاع حدة التوتر بين الفلسطينيين.

2 أدى الدعم المتزايد من الأطراف الدولية، وكان الكثير منها منظمات شيوعية، إلى إنشاء منظمات غير حكومية قوية تتمتع بمصداقية عالية مثل جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية، وجمعيات الإغاثة الزراعية الفلسطينية، وغيرها من المنظمات والجمعيات.



وكالة «وفا» للأخبار والمعلومات الفلسطينية

كافة بحقوق متساوية. ولذلك، فإن اعترافنا بدولة إسرائيل على حدود ما قبل عام 1967 هو تنازل رئيسي ومؤلم. إلا أن شعبنا دعم إمكانات نجاح هذا التنازل التاريخي في سبيل تحقيق اتفاق بشأن الوضع النهائي مع إسرائيل. عدا عن أن النموذج الذي فرضته عملية السلام في الشرق الأوسط كان يهدف أيضا إلى بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية في نفس الوقت الذي تجري فيه محادثات السلام.

وكي تؤدي عملية السلام في الشرق الأوسط ثمارها، انتقل مركز جاذبية الحركة الوطنية الفلسطينية من الشتات إلى أرض الوطن، غير أن إمعان إسرائيل بمخططاتها الاستعمارية والاستيطانية، وعدم مساءلتها ومحاسبتها على خروقاتها من قبل المجتمع الدولي أدى إلى فشل "عملية السلام". وبقيت الوعود التي قَدِّمها المجتمع الدولي حبرا على ورق، ولم يتم إنجاز سوى القليل من فرص الاستثمار في المؤسسات على الرغم من توفرها من أجل الوصول إلى اتفاق سياسي.

بعد الإعلان عن دولة فلسطين في 15 تشرين ثاني 1988، أكدت منظمة التحرير الفلسطينية على استثمار القنوات الدبلوماسية واحترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وحالياً، تستند استراتيجية التحرر الوطني إلى استراتيجية التدويل وبناء المؤسسات والمقاومة الشعبية السلمية.

في 15 تشرين أول 1988 خلال السنة الأولى من الانتفاضة، اجتمع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر لإعلان استقلال دولة فلسطين على حدود عام 1967. ولم تأت هذه الخطوة نتيجة أعوام طوال من الحوار السياسي بين منظمة التحرير الفلسطينية وعدة دول فحسب، بل أتت أيضاً جراء المحادثات الداخلية حول الطرق الفضلى للمضي قدماً نحو تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وبعد إعلان استقلال دولة فلسطين الذي خطه الشاعر الفلسطيني الراحل محمود درويش وقرأه الرئيس الراحل ياسر عرفات، خرج الآلاف من أبناء شعبنا الفلسطيني إلى الشوارع داخل الأرض الفلسطينية المحتلة - من شواطئ غزة حتى أزقة البلدة القديمة في مدينة القدس - مهللين ومبتهجين بالإعلان.

شكّلت الانتفاضة الأولى تحولاً في حركة التحرير الوطنية الفلسطينية، حيث تحولت استراتيجية الكفاح المسلح الذي نفذته بشكل رئيسي حركات المقاومة خارج فلسطين إلى استراتيجية المقاومة الشعبية في الشوارع. وقد ساهم جميع فئات الشعب الفلسطيني في المقاومة الشعبية، فقاموا بالخروج في مظاهرات يومية، وإنشاء لجان للتعليم الشعبي وتوزيع الطعام وإجراء الفعاليات الاجتماعية. وقد أجبر الصمود الفلسطيني المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات عدة تكلفت أولاً بانعقاد مؤتمر مدريد ومن ثم محادثات واشنطن وبعدها بإعلان المبادئ المعروفة باسم اتفاقات أوسلو. وقد استندت المحادثات كافة إلى مبدأ واحد وهو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام 1967. وقد حدّد إعلان المبادئ الذي تمّ تبنيه عام 1994 مدة خمسة أعوام لإنهاء مفاوضات الوضع النهائي التي كان من المفترض أن يتمخض عنها حلّ الدولتين المجمع عليه دولياً والذي تبناه الفلسطينيون وقبلوا به.

تاريخياً، طالب الفلسطينيون بإقامة دولتهم الفلسطينية المستقلة العلمانية على أرض فلسطين التاريخية التي تمتد من البحر الأبيض المتوسط حتى نهر الأردن، على أن يتمتع سكانها

على العضوية في الأمم المتحدة، والمنظمات والهيئات الدولية المتعددة بما فيها نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

بناء المؤسسات: تعزيز الوجود الفلسطيني على الأرض من خلال تطوير البنية التحتية والمؤسسات، وتوفير سبل البقاء لشعبنا الفلسطيني في أرضهم على الرغم من سياسات التشريد القسري الإسرائيلية.

المقاومة الشعبية: تمّ إنشاء لجان محلية لقيادة المظاهرات السلمية المناهضة للأنشطة الاستعمارية والاستيطانية، بما في ذلك جدار الضم والتوسع.

عزّزت هذه الاستراتيجيات جميعها من موقف القيادة الفلسطينية، ونتج عنها رفع مكانة فلسطين في الأمم المتحدة إلى دولة مراقب غير عضو، وارتفاع عدد الدول التي تعترف بالدولة الفلسطينية إلى 138 دولة منها روسيا والبرازيل والسويد وجنوب أفريقيا والهند والكرسي الرسولي (الفاتيكان). وعلى الرغم من أن هذا الزخم أدى بشكل كبير إلى تقوية المكانة الدبلوماسية لفلسطين منذ نكبة عام 1948، إلا أنه لم يكن كافياً لإنهاء 50 عاماً من الاحتلال العسكري الإسرائيلي.

وبالتوازي مع ذلك، دعت فلسطين إلى مشاركة دولية أوسع في العملية التفاوضية، وقد توقفت مبادرات عدة بشكل غير رسمي، ومنها المؤتمر الدولي للسلام في باريس الذي دعمته فلسطين ورفضته إسرائيل خوفاً من التدخل الدولي وإجبار إسرائيل على تنفيذ أية اتفاقية قد يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض.

إن القضية الفلسطينية لا تتعلق بالأرض فحسب، بل بالشعب الفلسطيني أيضاً. لذلك فتمكين الشعب الفلسطيني من البقاء في أرضه هو أحد أهم مكونات المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي ومشروعه الاستعماري الاستيطاني الذي يهدف إلى السيطرة على الأرض وطرد أهلها وشعبها منها، ومنذ وعد بلفور- الذي قدّم فيه الاستعماريون البريطانيون فلسطين هدية إلى الحركة الصهيونية وأطلقوا على الفلسطينيين مسمى «الطوائف غير اليهودية في فلسطين»- حتى اليوم الذي رُفع فيه علم فلسطين في الأمم المتحدة عام 2015، مرّت حركة التحرر الوطني الفلسطيني عبر مراحل عديدة استطاع فيها شعبنا الفلسطيني المثابرة والصمود والتحدي. ونستذكر هنا كلمات الشاعر الراحل محمود درويش: «واقفون هنا .. قاعدون هنا .. دائمون هنا .. خالدون هنا .. ولنا هدف واحد، واحد، واحد .. أن نكون».

تأسست دائرة شؤون المفاوضات عام 1994 لمتابعة تنفيذ اتفاقات المرحلة الانتقالية الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وللتحضير للمواقف الفلسطينية لمحادثات الوضع الدائم مع إسرائيل.

لقد شكلت اتفاقات أسلو فرصة تاريخية لوضع أسس الدولة الفلسطينية. وأضحت بناء قدرات الدولة الفلسطينية من الأولويات القصوى، حيث عاد إلى أرض الوطن ما يزيد عن 250,000 فلسطينياً بعد عقود طويلة من الشتات والمنفى. لكن بدأ التفاؤل الذي تفجّر من احتمالات قيام دولة فلسطينية مستقلة بالزوال عام 1996 عندما أصبح بنيامين نتياهو رئيساً لوزراء حكومة الاحتلال والذي وعد بمنع قيام دولة فلسطينية مستقلة. وبعد ذلك بوقت قصير بدأت الحكومة الإسرائيلية بتشديد المزيد من المستوطنات والبنى التحتية المرتبطة بها في أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة كافة، وأصبحت «فترة السنوات الخمس الانتقالية» فترة «غير محدودة». وقد اتخذت حكومة الاحتلال من الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى التي اندلعت في 28 أيلول 2000) ذريعة لتدمير البنية التحتية الفلسطينية. وفي غضون أشهر عدة، تمكّنت إسرائيل من إرجاع عقارب الساعة إلى الوراء وإطالة أمد المستعمرات والمستوطنات وتوسيعها.

وبعد انهيار عملية أوسلو، جرت العديد من المحاولات لاستئناف مفاوضات السلام لكنها باءت جميعاً بالفشل. وكانت دائماً الإجابة على سؤال «ما الخطأ الذي حصل؟» هو انعدام المساءلة، حيث أن الدول التي استثمرت مختلف الموارد في حلّ الدولتين عبر تطوير البنى التحتية الفلسطينية ساعدت إسرائيل في ترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب والسماح لها بالاستمرار في النهرب من التزاماتها بموجب الاتفاقات الموقعة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وفي تلك الأثناء لم يبد المجتمع الدولي استعداداً لاتخاذ خطوات ملموسة لإنهاء السياسات الإسرائيلية الاستعمارية والاستيطانية والتي لا تزال تعيق أية محاولة لإطلاق عملية تفاوضية بناءة.

أمّا نهج المفاوضات الثنائية، الذي افتقر إلى آليات المساءلة، فقد كان مجرد عذر للدول كي لا تتدخل. ولذلك واصلت إسرائيل مشروعها الاستعماري الاستيطاني، واستمرت في العمل كالمعتاد تحت اسم «عملية السلام»، وقامت بالتوقيع على معاهدات دولية هامة منها على سبيل المثال اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي رسّخت الاحتلال الإسرائيلي على حساب الفلسطينيين.

لم ترغب منظمة التحرير الفلسطينية في ارتكاب أخطاء أخرى والدخول في اتفاقية مرحلة انتقالية ثانية مع إسرائيل قد تمتد إلى مدى الدهر، ولذلك دفعت المنظمة باتجاه إقامة دولة فلسطينية مستقلة في حين سارع المجتمع الدولي إلى شراء الوقت لإسرائيل.

مرّة أخرى اضطر الفلسطينيون للتكيّف مع الحقائق المريرة لعدم مساهلة المجتمع الدولي لإسرائيل، فكان عليهم تغيير نهجهم لإنهاء الاحتلال وإقامة دولتهم. وفي العام 2010 مباشرة بعد فشل عملية أنابوليس، دفعت فلسطين باتجاه ثلاث استراتيجيات متوازية هي:

التحويل: الحصول على اعتراف دولي بدولة فلسطين على حدود عام 1967 من خلال الجهود الدبلوماسية، والحصول



بقلم ماجد بامية

منظمة التحرير الفلسطينية:

ماذا تعني للشعب الفلسطيني؟

شعبنا - أننا أصبحنا عاجزين. لكن على العكس من ذلك، فبدلاً من ضياع هويتنا الوطنية، أصبحت هويتنا أقوى بفضل المأساة التي مررنا بها، وبعد سنوات قليلة من النكبة بدأنا نحن الفلسطينيين بتنظيم أنفسنا. وقد رأت الأحزاب الفلسطينية الفرصة سانحة بعد إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية من طرف جامعة الدول العربية فانتهرتها وخلقت ما أسميناه وطناً أخلاقياً للفلسطينيين. فكانت منظمة التحرير هي نحن الذين أعلننا وجودنا في هذا العالم، ونحن الذين وُجِدنا قواتنا للانتقال من اليأس إلى الأمل. وقلنا نحن بصوت مرتفع لن نستسلم أبداً، وعقدنا العزم على تقرير مصيرنا مهما كان جبروت الحركة الصهيونية. وقد عكست ابتسامة الرئيس الراحل ياسر عرفات وكوفيته إصرار أمتنا الذي لا يمكن للعالم تجاهله بعد الآن. ولهذا السبب كان شعبنا وما يزال على استعداد للاستشهاد دفاعاً عن منظمة التحرير الفلسطينية وقرارها الوطني المستقل. فقد وجدنا أخيراً صوتاً فلسطينياً، ولن نسمح لأي أحد بإسكاته. ولهذا شتت إسرائيل حرباً ليس فقط على القادة السياسيين والعسكريين في منظمة التحرير الفلسطينية بل أيضاً على ممثليها في جميع أنحاء العالم. وبوصفنا دبلوماسيين فلسطينيين فلدينا إرث فريد من نوعه لأن مكاتب ممثياتنا في الخارج لم تفتح إلا بدماء شهداء الكثرين من ممثياتنا.

شكلت منظمة التحرير الفلسطينية تفيراً دراماتيكياً عندما قررنا إنقاذ أنفسنا، حيث لم يكن هناك أية جهة مستعدة لمُد يد العون لنا أو قيادة على إنقاذنا. ولم يكن هناك أي مصدر أكثر تمكيناً لنا وأكثر حزماً وأكثر انعكاساً للحمود والإصرار الفلسطيني من قرارنا الذاتي لقيادة نضالنا بأنفسنا وبوسائلنا المحدودة، وخوضنا معركة ذات أبعاد أسطورية. ولربما استهزأ البعض بأولئك الشباب الذين يبدو أنهم لم يسمعوها أخبار هزيمتهم والذي آمنوا حقاً بإمكانية تحقيق النصر. لكن إسرائيل تمكّنت من سحق الجيوش العربية في العام 1967 أثناء حكم جمال عبد الناصر الذي ألهم الأمل لكل أبناء عصره. وبعد أشهر عدة، تمكّنت الحركة الوطنية الفلسطينية من دفع هجوم القوات الصهيونية في معركة الكرامة. وفي النهاية كان لكل من أراد العمل من أجل تحرير فلسطين -سواء كانوا من أهل

إلى مروان البرغوثي والأسرى الفلسطينيين الذين يذكروننا من خلف القضبان بأن السجان والظالم لن ينتصر أبداً.

لكي نفهم ما عنته منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني بعد تأسيسها، علينا أن نعني أولاً ما معنى تجريد الشعب الفلسطيني وسلبه لأرضه وماضيه وحاضره. وعلينا أن نعني ما معنى الوعود بمستقبل أفضل، وما يعني ان تنشأ في مخيمات اللاجئين، ومعنى أن تفقد كل شيء، وأن ترى بأم عينك كيف يتم إنكار حقلك في الوجود من أولئك الذين طردوك قسراً من أرضك. لم تشهد فلسطين أسوأ الأعمال الوحشية التكتيلية فحسب، بل هي أيضاً ضحية أكبر وأشدد ظلم يشهده العالم المعاصر.

في الوقت الذي تبنى فيه العالم النصوص الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومعاهدات جنيف، تم حرمان الشعب الفلسطيني من جميع الحقوق التي تنص عليها هذه القوانين والمواثيق والمعاهدات الدولية التي وُضعت أصلاً لحماية الحقوق الإنسانية. وبدلاً من أن نشهد تحقيق حقنا في تقرير المصير، كانت أمتنا وما تزال ضحية سياسة ممنهجة وغير مسبوقة من التشريد والاحلال. فقد دعت الحركة الصهيونية جهارة إلى تغيير الوضع الديمغرافي في فلسطين، ووضعت سياسات تمييزية دون الالتفات إلى السكان الفلسطينيين الأصليين، حتى أنها تنكرت لوجودهم بتاتاً.

ومنذ ذلك الحين دأبت إسرائيل على إعادة كتابة التاريخ وتحويل المشهد الجغرافي بما يطابق ويخدم روايتها. حيث شتت إسرائيل حرباً على شعبنا وممتلكاته، وحتى على المعالم التي تدل على وجودنا المتواصل على هذه الأرض منذ آلاف السنين بوصفنا شعباً لم يتوقف أبداً عن النمو والازدياد والتنوع، فيما جلب التاريخ إلى شواطئنا شعوباً أصبحت جزءاً لا يتجزأ من نسيجنا الوطني والاجتماعي. هذه هي النكبة التي بدأت عام 1948، وبعد حوالي سبعين عاماً لا يزال شعبنا الفلسطيني يناضل من أجل مكانه الطبيعي في التاريخ والجغرافيا.

أصبحنا أمة من اللاجئين، واعتقد الكثيرون - حتى من أبناء

مكّنت منظمة التحرير الفلسطينية الشعب الفلسطيني، وقدمت صوتاً مركزياً واحداً للنضال الوطني. ومن أهم مهام المنظمة التواصل مع الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة لتمثيل الشعب الفلسطيني ووضع فلسطين على الخارطة الدولية.



الصورة من: إذاعة The Voice of the Cape

تلك اللحظة والخوف الوجودي من صعود تمثيل بديل لها جعلها تتجاهل بعض الجوانب الوجودية التي لم تعالجها أو تتطرق لها اتفاقات أوسلو. ومنذ ذلك الحين نقلت المنظمة بعض الاختصاصات الهامة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية. من ناحية أخرى، حافظت المنظمة على دورها التمثيلي، لكن ضعفت سلطتها تدريجياً في اتخاذ القرارات لكي تعكس الدور الأكبر الذي تؤديه السلطة الوطنية. كُنّا نتوجه نحو دولة مستقلة وكانت السلطة الفلسطينية الجسر الذي يقودنا باتجاه تحقيق ذلك الهدف، ولذلك اعتقد الكثيرون أنه من الضروري الاستثمار في السلطة. ولو لم نكن قد علقنا في حالة من الركود استمرت 20 عاماً ومن المحتمل أن تطول أكثر، لقلنا أن تطيلهم قد يكون صحيحاً.

يكن دور منظمة التحرير الفلسطينية في تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وفور تحقيق ذلك الهدف من الطبيعي أن تختفي المنظمة. لكن إسرائيل عززت من حكمها العسكري الاستعماري بدلاً من إنهائه، ولذلك ما يزال هناك دور للمنظمة تؤديه، إلا أن العديد من الإشكاليات النظامية ظهرت مع مرور الوقت أهمها أن بعض الأحزاب السياسية وعلى رأسها حركة حماس قررت أن تبقى خارج البيت الفلسطيني. وقد رأت منظمة التحرير الفلسطينية كادراً أثر الانضمام إلى السلطة الوطنية الفلسطينية وتأدية دوراً واقعياً على الأرض بدلاً من الانضمام إلى المنظمة التي كانت تؤدي دوراً سياسياً. تغيرت نظرة الشعب الفلسطيني إلى المنظمة، فكانت المنظمة قوية لأنها كانت عنواناً للجميع، ولأنها كانت مصدراً ملهماً للقوة والتحدي، ولأنها مكنت الشعب الفلسطيني، ولأنها كانت مكاناً يحتضن التعددية والحوار، ولأنها جلبت إلى النضال جيلاً جديداً من الفلسطينيين. أدى غياب هذه العوامل إلى خسائر كبيرة. ومع أن الشعب الفلسطيني يعلم مدى أهمية الحفاظ على بيته المعنوي في وقت بدا فيه الاستقلال بعيد المنال، إلا أنهم سيدافعون عن منظمة التحرير الفلسطينية لكنهم لن يتنموا إليها بشكل كامل لأن ذلك يتطلب أن تنتمي المنظمة إليهم. يحتاج الشعب الفلسطيني أن تكون المنظمة جزءاً من حياتهم وأن تتشكل بحسب اختياراتهم وبما يوحدتهم.

تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية أكبر إنجازات النضال الوطني الفلسطيني، فهي تؤكد على هويتنا الوطنية، وتوحدنا وتقرّر

فلسطيني أو ممن آمنوا بحق الفلسطينيين في الحرية- عنوان يلجأون إليه. ولا شك أننا نعلم جيداً أن التنوع السياسي والديني والعرقي هو مكوّن هام من مكوّنات هويتنا الوطنية، وعلى الرغم من الاختلافات، حافظت الفصائل الفلسطينية على صوت موحد للتحدث بالنيابة عن شعبنا.

اعترفت معظم دول العالم بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، واعترف الفلسطينيون بالمنظمة تأكيداً على وجودهم وحقوقهم في النضال من أجل الحرية والاستقلال. كما أعلن اللاجئون الفلسطينيون من خلال منظمة التحرير حقوقهم في تقرير مصيرهم بعد أن كانوا ضحية لقرارات القوى الاستعمارية التي تجاهلتهم وتجاهلت حقوقهم.

وفي العام 1982 عندما طردت القوات الإسرائيلية منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، اعتقد البعض أن المنظمة شارفت على الإنتهاء، ولم يعلموا أنه عندما قام اللاجئون الفلسطينيون خارج حدود فلسطين بتأسيس المنظمة اكتسبت دعم ومحبة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي داخل فلسطين. وعندما تفجرت الانتفاضة الأولى أعطت زخماً كبيراً للشعب الفلسطيني على المستوى العالمي، لأن منظمة التحرير الفلسطينية كانت وفتية لشعبها، وكان الشعب وفتياً لها. وعلى الرغم من سياسات الاعتقال الجماعي والقتل التي اتبعتها إسرائيل واغتيالها لقيادات النضال الفلسطيني، وربما بسبب ذلك كله، رأى الشعب الفلسطيني أن الدفاع عن منظمة التحرير الفلسطينية هو جزء لا يتجزأ من الدفاع عن فلسطين. وفي محادثات مدريد للسلام التي جرت عام 1991 لم يُسمح لأي وفد فلسطيني بالمشاركة في المحادثات بشكل مستقل عن الوفد الاردني، كما لم يكن هناك أي تمثيل لمنظمة التحرير الفلسطينية. ومع ذلك، فإن أولئك الأشخاص الذين مثلوا الشعب الفلسطيني في تلك المحادثات ولو بشكل غير رسمي أثبتوا أنهم كانوا مرتبطين بمنظمة التحرير الفلسطينية كما الآباء المؤسسين للمنظمة.

لكن بعد حرب الخليج، كانت منظمة التحرير الفلسطينية محاصرة سياسياً ومالياً، وتمكّنت إسرائيل من اغتيال عدد لا بأس به من مؤسسيها. لذا ارتأت المنظمة أن اتفاقات أوسلو هي الطريق الوحيد لإنقاذ نفسها، ونستطيع القول أن ضعف المنظمة في

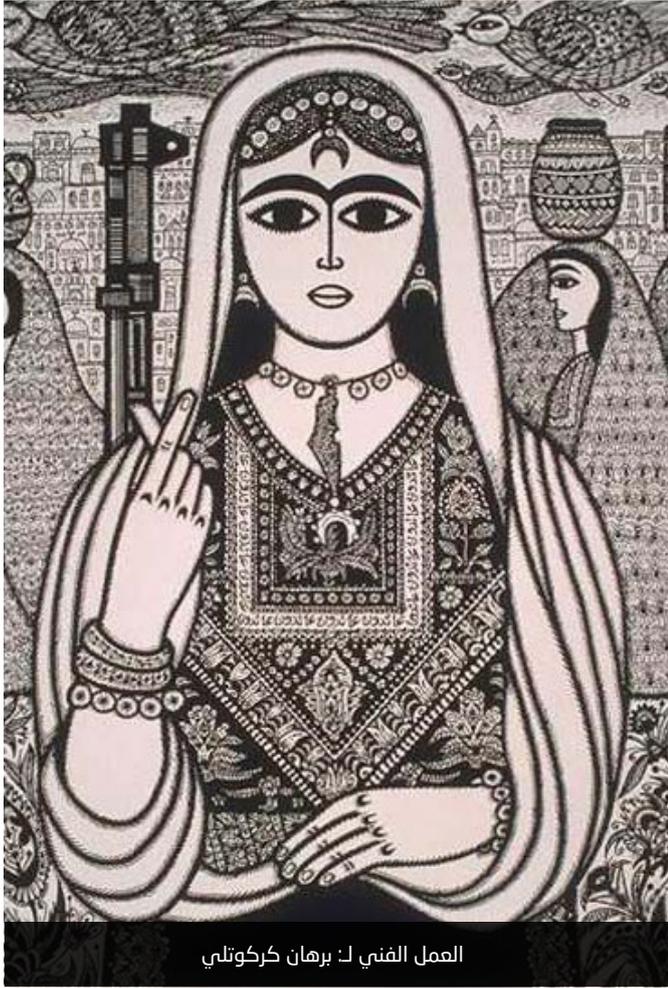


عرفات يخاطب الجمعية العامة 1974

عندما أصبحت فلسطين «دولة مراقب غير عضو» في الأمم المتحدة أعاد القرار 67/19 التأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

الجرأة لتحدي حارس السجن وإعلان حقه في الحرية والكرامة لنفسه ولوطنه، وإذا وجد الأمل في زنزانتة المعتمة فعلياً أن أتساءل: لماذا لا أفعل أنا الشيء ذاته؟ عليكم أن تسألوا أنفسكم السؤال ذاته، وسيكون جوابنا على السؤال عاملاً حاسماً لمستقبل شعبنا وقضيتنا التي لا تهمننا نحن فحسب بل تهتم كل من ولد حراً وكل من يتمتع بحقوق متساوية، وكل من يدافع عن الكرامة الإنسانية بصرف النظر عن الاختلافات في الأصل والجنسية والعرق والنوع الاجتماعي والحالة الاجتماعية، وأخيراً كل من يسعى لتحقيق العدالة والسلام في العالم.

يشغل ماجد بامية منصب رئيس إدارة المعاهدات الدولية في وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية، وهو أيضاً مسؤول عن ملف المعتقلين، والمنسق العام للحملة الدولية لإطلاق سراح مروان البرغوتي والسجناء الفلسطينيين.



العمل الفني لـ برهان كركوتلي

مصيرنا. يشكل الانقسام المستمر وصعوبة تشكيل استراتيجية واضحة موحدة والحصول على الدعم دوافع للأزمة التي تمر بها المنظمة. فلا تحتاج المنظمة بالضرورة أن تدير الحياة اليومية للفلسطينيين، لكنها تحتاج إلى تمثيلهم بصدق وأن تكون مرة أخرى المكان الذي نبدأ منه ممارسة حقنا في تقرير المصير. يجب أن تكون المنظمة اسماً يمثل كل طفل وطفلة على هذه الأرض، ويمثل اللاجئين الفلسطينيين ومن هم في الشتات والمنافي. لا تحتاج المنظمة أن تكون حكومة بل عليها أن تكون القيادة السياسية لشعبها. وكما استمدت المنظمة قوتها من قوة الفصائل والأحزاب والنقابات، فلا يمكن إحيائها بمعزل عن الجهات الوسيطة التي تتشكل منها.

قد يشعر البعض أن هذا الأمر أصبح من المستحيل تحقيقه، لكنني أذكرهم ببعض الشباب في المنفى الذين وجدوا طريقهم من رماد النكبة إلى طريق الحياة من جديد بعد المأساة التي مروا بها. فالصعوبات التي واجهوها كانت أشد وطأة من الصعوبات التي تواجهنا. واليوم يعترف العالم أجمع بالشعب الفلسطيني بما فيه تلك الدول التي حاولت إزالة وجودنا. وقد صادق المجتمع الدولي على حقوقنا بما فيها حقنا في تقرير المصير. وأصبح التضامن مع فلسطين صرخة تطلقها الجماعات المتضامنة في جميع القارات. وما يزال الملايين من شعبنا صامدين على أرض فلسطين، وأصبحنا مرة أخرى الأكثرية في أرض فلسطين التاريخية على الرغم من العقود الطويلة من التشريد والاحتلال. ويتمتع الفلسطينيون في الشتات بثقة عالية في النفس وهم فخورون بهويتهم الفلسطينية. هذا هو الإرث الذي ورثناه عن منظمة التحرير الفلسطينية وعليها اليوم واجب تشكيل إرث للأجيال القادمة.

لا أنكر أيًا من الأسباب الموضوعية التي جعلت من هذه الفترة بالغة الصعوبة. لا أنكر وجود الحواجز والجدار، والصراعات الإقليمية التي تؤثر كثيراً على شعبنا في الشتات وتزيد من معاناته. لا أنكر قتل المدنيين والاعتقالات الجماعية. لا أنكر الضعف الهيكلي الذي أضر علينا، والجرح الذي سببه الانقسام الداخلي. لا أنكر الأزمة الديمقراطية التي يعاني منها اللاجئون في المنفى والذين لا يمكنهم انتخاب ممثلهم لمدة 30 عاماً تقريباً واستحالة إجراء انتخابات أخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة لأكثر من 10 أعوام. لا أنكر انتشار الاستعمار والضم الذي يزحف تجاه كل بيت. لا أنكر غطرسة قوة الاحتلال وتعتتها وإفلاتها من العقاب، كما لا أنكر أن السلام يبقى صعب التحقيق على الرغم من المؤتمرات والقمم الكثيرة التي يتم عقدها. لكنني أتق بالروح الفلسطينية، ونعم إيماني قوي.

هذه فلسطين، أرض المعجزات، ولا أعتقد أن ولادة منظمة التحرير الفلسطينية وبثائها يقل عن تسميتها معجزة. نحن نستحق الحرية والكرامة والعودة ببقية شعوب العالم، ويحق لنا إنهاء الظلم الذي يقع علينا والسعي للإنصاف والعدل. غير أن نضالنا ليس نضالاً ضد الظلم فحسب، بل هو أيضاً نضال ضد التمييز والاستبعاد، ضد الاحتكار والاستعلاء، ضد الفصل العنصري. نسعى من خلال نضالنا إلى تحقيق التعددية، وفي هذا نحن أوصياء على الأرض المقدسة وعلى تاريخها العريق وجغرافيتها الفريدة، وعلى مدينة القدس أن تكون عاصمة للسلام والتعايش، وبدلاً من أن تكون القدس أسوأ مكان في العالم يمكنها أن تكون منارة للتغيير والأمل. لدي إيمان. وإذا وجد رجل أمضى عقوداً في السجون الإسرائيلية في نفسه

اغتالت المنظمات الإسرائيلية عددًا لا بأس به من قيادات منظمة التحرير الفلسطينية حول العالم بما فيهم دبلوماسيين وفنانيين. وكانت الاغتيالات ومحاولات فاشلة قامت بها إسرائيل لإسكات الشعب الفلسطيني. واليوم يوجد لفلسطين سفارات لها مكانة عالية في العديد من عواصم الدول التي شهدت تلك الاغتيالات.



خالدة جزار، 54 عاماً، أسيرة محررة وعضو في المجلس التشريعي الفلسطيني، من مدينة نابلس:

أتخيل مستقبلي وعائلتي من دون احتلال مثل باقي شعوب العالم، العيش بحرية وكرامة، وحرية الحركة والتعبير عن الرأي، وحرية تنقلي داخل وطني وخارجه، وغياب القتل والتدمير والحواجز والاستيطان، واختفاء صورة جنود الاحتلال المدججين بأسلحتهم المخيفة، والشعور بسيادة شعبي على أرضه ومياهه ومصادره الطبيعية. الآن لا بد من الاستمرار بإعطاء الأمل والثقة بأن شعبنا قادر في النهاية على التحرر وإنهاء الاحتلال، وإظهار نموذج المرأة الفلسطينية المشاركة بل والقائدة الأساسية في هذه العملية.

يعقوب شاهين، 23 عاماً، مطرب فلسطيني، الفائز بلقب محبوب العرب لعام 2017. مدينة بيت لحم.

الاحتلال هو ترهيب، لقد ولدت وترعرعت تحت الاحتلال الذي زرع فينا الخوف والشعور بالضغط وعدم الراحة والأمان عندما كنا أطفالاً. لقد عايشنا اجتياح وحصار كنيسة المهدي، حيث كنت وعائلتي نسكن بجوار الكنيسة. كان الوضع مزريراً للغاية طوال فترة الحصار، نفتقد للفداء والحركة وغيرها من المتطلبات الانسانية، تعطلت خلالها حياتي ودراساتي بشكل كامل. لكن الاحتلال مهما طال لن يدفعنا نحن الشباب الفلسطيني لليأس، بل سنثار جاهدين لتحقيق أحلامنا دون أن ننسى قضيتنا.

ليلي العيساوي، 69 عاماً، أم الشهيد فادي العيساوي والأسرى الأربعة: شيرين، وسامر، ومدحت، وشادي، القدس المحتلة.

الاحتلال هو عدوي اللحد، هو الذي سلبنى أرضي وكرامتي ووجودي، وكل شيء جميل بحياتي. سلبنى أعلى ما أملك أولادي. الاحتلال حول حياتي إلى جحيم، بلا حرية أو كرامة. فبالإضافة إلى ما جرى لأولادي فإن بيتي مهدد بالهدم. وكلما خرجت من البيت أعود لأجد على جداره بلاغ بالهدم. لو لم يكن هناك احتلال لعشت مع عائلتي بسعادة وحرية كاملة في وطني ولكنت سيدة نفسي.

نورا كارمي، 69 عاماً، ناشطة اجتماعية، القدس المحتلة.

لقد أفسد الاحتلال حياتنا وتوازنا، وشنت أفراد عائلتي. ومع ذلك، وعلى الرغم من المعاناة التي سببها الاحتلال، إلا أنني رسخت التزامي بالصمود والمقاومة السلمية والدفاع من أجل إنهاء الاحتلال، والعمل مع المجتمع المدني المحلي من خلال الكنائس والهيئات الرسمية الدولية. إنه من المبالغ فيه التفاؤل بشأن المستقبل إذا ما استمر الاحتلال.

عيسى عمرو، 37 عاماً، مدافع عن حقوق الانسان، مدينة الخليل.

إنني أخشى المستقبل في ظل مخططات الاحتلال ترحيلي من بيتي وأرضي وسرقة هويتي وكرامتي. أتصور المستقبل قائماً وصعباً وبعيداً مريباً. إن دوري هو تعريف العالم بحقيقة الاحتلال، وتشجيعه للتدخل لوقف جرائمه وإنهائه عن أرضنا، وأركز في عملي على حماية حقوق الإنسان، وفضح انتهاكات الاحتلال والعمل على محاسبة مرتكبيها. ولذلك أقاومه بتشجيع الشباب والمجتمع على تعلم وسائل واستراتيجيات المقاومة الشعبية وصولاً للعصيان المدني الكامل. حتى ينتهي الاحتلال و نحصل على حريتنا.

رائد الدبعي، 34 عاماً، نائب رئيس الاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي «يوسي»، ورئيس لجنة العلاقات الدولية لحركة فتح. مدينة نابلس.

أنا لاجئ، انحدر من عائلة هُجرت قسراً من اللد إلى نابلس. وحيث أن والدي يقضي حكماً في سجون الاحتلال، فقد اضطرت



لتأجيل دراستي الجامعية كوني كنت معتقلاً سياسياً في عامي الدراسي الأول في الجامعة. الاحتلال وهو يدخل عامه الخمسين في فلسطين يكون قد اختطف مستقبل، وأحلام، وفرص ثلاثة أجيال فلسطينية بالحريّة، والأمن، والتنمية، وصاح حقوقهم الأساسية بالعيش بكرامة إنسانية، مساواةً مع غيرهم من البشر. الاحتلال هو المرادف الطبيعي للعنصرية، والكراهية، والظلم و الشعور القاسي بغياب اليقين، وضابية الصورة المستقبلية، والخوف الدائم من التهديد الأساسي الذي يحدث بوجودنا في أرضنا.

محمود نواجعة، 31 عاماً، منسق عام لجنة المقاطعة وفرض العقوبات وسحب الاستثمارات، مدينة الخليل.

الاحتلال هو التعبير الجلي لكل ما هو سيء بحياتنا اليومية، هو الذي يعيق نشاطنا الانساني، ويعقد حياتنا على المستوي الشخصي. هو الشعور الدائم بعدم الأمان والاستقرار. في ظل تصاعد ممارسات الاحتلال القمعية ووضوح معالم نظام «الأبرتاييد» فيمكنني التنبؤ بأن مستقبل أبنائي سيكون أسوأ من واقعنا، وسيعيشون في ظل هذا النظام «الأبرتاييد»، لذلك علينا أن نعمل جاهدين لانهاء الاحتلال و«الأبرتاييد» حتى يعيش أبنائنا بأمان.

عبد الله أبو رحمة، 46 عاماً، مدير عام هيئة مقاومة الاستيطان والجدار وناشط، بلعين.

في ظل استمرار الاحتلال أنا دائم الخوف على أبنائي من الاعتقال والقتل، فما يحيط بنا هو مستقبل ضبابي غير واضح المعالم محاط بالخوف والقلق، قاتل للإبداع والتميز والاجتهاد.

صادر الاحتلال أرضي، ومنعني من حقي في التعبير عن رفضي لهذه المصادرة، وقمع المظاهرات والمسيرات الشعبية التي ننظمها. تعرضت للسجن ست مرات، ومنعت من السفر في مقبيل عمري لإتمام دراستي بعد أن أنهيت الثانوية العامة خلال الانتفاضة الأولى. ويتم حرمانني حالياً من حرية الحركة والتنقل، ولا يُسمح لي بزيارة القدس أو فلسطين المحتلة عام 1948، حتى أحتي المتروجة في مدينة اللد لم يُسمح لي بزيارتها ولو لمرة واحدة منذ 15 عاماً.

جنى جهاد، 11 عاماً، أصغر المراسلات الهواة في فلسطين، قرية النبي صالح.

الاحتلال هو قنابل الغاز وقنابل الصوت والرصاص الحي، هو المستوطنون الذين يحرقون الاطفال ويسرقون أراضي فلسطين. جدتي تفصل الكلى بسبب استنشاقها الغاز، وخالي وزميلي في الصف تمت تصفيتهم قتلًا على يد قوات الاحتلال، وتم اعتقال الكثيرين من أفراد عائلتي وأصدقائي. لو اختفى الاحتلال فلن أضحو على صوت قنابل الغاز والصوت، ولن أرى مستوطنة تسرق أراضينا كل يوم. من دون احتلال، سألعب بحرية دون خشية أن يهاجمنا الجيش، وسأسافر الى كل مدن العالم بحرية، وأزور القدس وأراضي الـ 1948، وسأرى البحر الذي لم أراه في حياتي. عند زوال الاحتلال فقط، أرى مستقبلاً جميلاً حيث أطيّر فيه إلى جامعة «هارفرد» لدراسة الصحافة والاعلام، انقل خلالها رسالة جميع أطفال العالم الذين يعانون ويتعذبون. وسأمارس رياضة كرة القدم، وأنضم إلى فريق برشلونة لرفع اسم فلسطين عالياً، وسأتعلم أيضاً كيف أصبح مصممة ازياء لأضيف لمسات جميلة إلى الثوب الفلسطيني.

عمر الخطيب، 52 عاماً، أسير محرر، القدس المحتلة.

صادر الاحتلال 18 عاماً من مساحة عمري الزمنية، وقلص من حضوري الفعلي بين أهلي وشعبي بفعل الاعتقال لسنوات طويلة فصلتني خلالها عن والديّ الذين لم تمهلهما الأيام مزيداً من الوقت ليشاركاني الفرحة بلحظة التحرر من الأسر. عدت بعد مخاض عملية طويلة من إعادة البناء لأجد نفسي من جديد طفلاً بين عائلة أكبر، أركز فيما تبقى لي من زمن لأكون الأب والزوج والمناضل الوفي الذي يواصل مع شعبه المسيرة الكبرى نحو محو هذا الوجود الاحتلالي من تفاصيل حياتنا اليومية.



سعيد التميمي، 44 عاماً، أسير محرر، قرية النبي صالح.

نشأتُ يتيماً، حيث استشهد أبي وأنا في عامي الأول من العمر. كنت أتساءل دائماً لماذا ليس لدي أب مثل باقي الأطفال. قضيت في السجن 22 عاماً، وخرجت منذ ثلاث سنوات ولا زلت أرزح تحت الإقامة الجبرية، محاصر داخل مدينة رام الله، لا أستطيع التنقل بحرية في الوطن أو السفر إلى الخارج. لو لم يوجد الاحتلال لعشت إنساناً حراً وكريماً، فهو الاحتلال فقط الذي يصادر حقني بالعيش كإنسان.

عمر شتي، 16 عاماً، أسير محرر، القدس المحتلة.

الاحتلال هو القوة المفتتحة لأرضنا والتي تنتهك جميع حقوقنا الإنسانية. الاحتلال قضى على مستقبلي، حيث قضيت في السجن ثمانية شهور خسرت بسببها عامين دراسيين. وتم أخيراً الافراج عني في شهر آذار الماضي. لقد تعذب أهلي لغيابي واحترق قلبي لرؤية دموع أمي. قبل الاعتقال كنت مسافراً الى قطر بهدف التدريب على كرة القدم والالتحاق بدوري «اتحاد فلسطين». لكن الاحتلال دمر مستقبلي، ولا أملك رؤية حول مستقبلي حيث لا زلت قيد المراقبة ولا أستطيع التنقل والسفر الى أي مكان.

آمال السعدة، 28 عاماً، أسيرة محررة، مدينة الخليل.

الاحتلال هو السجن والقمع وسرقة الأرض. لقد تم سجنني لمدة سنة وشهرين، أثر بعدها الاحتلال بشكل كبير على وضعي النفسي والاجتماعي ومستقبلي وحياتي العملية. فقد كنت أعمل في مستوصف قبل الاعتقال، واليوم أنا عاطلة عن العمل. من دون الاحتلال أرى نفسي أعيش بحرية وأمان واستقرار في دولة مستقلة. قبل الاعتقال كنت أحلم بأن أصبح محامية، ولكن بعد هذه التجربة المريرة أكاد أجزم أن المحامي سيعجز عن تحقيق العدل أمام طغيان محاكم الاحتلال.

أمجد الشوا، 46 عاماً، مدير شبكة المنظمات غير الحكومية، قطاع غزة.

من الصعب الحديث عن أي مستقبل في ظل استمرار الاحتلال والظلم والقهر. لقد ولدت بعد احتلال إسرائيل لأرض فلسطين عام 1967، حيث ارتبطت ممارسات الاحتلال في حياتي العملية. ككل الفلسطينيين- بتعليمي وعملي وصحتي وأعلامي التي حولها الاحتلال لكوايبس بما فيها القيود على حريتي وخططي وبرامجي وعلاقاتي. لقد حول الاحتلال قطاع غزة إلى مكان أسوأ من السجن يتحكم فيه ويدمر ما في داخله. أنا دائم التفكير في حياة أبنائي وبناتي وواقعهم الأليم ومستقبلهم، لكنني مهمما وفترت لهم من أمن وأمان إلا أن الاحتلال هو مستقبلهم الحالي.

آمال صيام- 47 عاماً، مديرة مركز شؤون المرأة، مدينة غزة.

الاحتلال يعني أن تعيش لاجئاً في وطنك أو في المنفى بعيداً عن وطنك. الاحتلال يعني أن تقتحي عينيك وأنت طفلة صغيرة على علم «الأونروا» دون أن تري علم بلادك. أن تتعرفي على الناس بأسمائهم وأسماء دولهم وتقفين وأنت حزينة لتقولي: «أنا من فلسطين المحتلة، فيرد عليك أحدهم: تقصدين (إسرائيل)». الاحتلال هو الفقر، والبطالة، والتمييز، والعنصرية، واللاإنسانية، وكل شيء قبيح. الاحتلال هو سبب فقداننا لأشخاص عزيزين على قلبي، هو السبب في أنني أحمل اسم لاجئة وأنا في وطني الذي يحول دون رؤية أولادي يدرسون خارج الوطن منذ أكثر من ثلاث سنوات. عندما ينتهي الاحتلال، سأتوقف عن التفكير بالموت كل يوم وعن توقع الحرب والعذوان في كل لحظة.

أكرم العيسة، 56 عاماً، رئيس دائرة العلاقات الدولية في هيئة شؤون الأسرى والمحررين، مدينة بيت لحم.

لا زلنا لاجئين منذ عام 1948. ولا زلت دائم القلق على أطفالنا وخاصة أثناء سفرهم عبر العديد من نقاط التفتيش العسكرية المنتشرة في جميع أنحاء الضفة الغربية. اعتقلت مرات عدة، حيث بلغت المدة الإجمالية خمس سنوات. أصبت بالرصاص



الإسرائيلي عام 1985، وهدم بيتي جزئياً بسبب قنبلة إسرائيلية في عام 2001. ولا يسمح لي أيضا بزراعة أرضي لأنها تقع في المنطقة المسماة «ج». ولا يزال الاحتلال الإسرائيلي مستمراً، ولا زلت قلق من أن يعاني أبنائي نفس المعاناة في المستقبل.

أحمد صب لبن، 37 عاماً، باحث ميداني مختص في شؤون القدس والاستيطان، القدس المحتلة.

اعتبر أن مجرد بقائي في القدس، وتربية أولادي وتعليمهم هو الصمود في ظل ضغوطات وسياسات تم وضعها لهدف واحد وهو إزالتنا من هذا المحيط وحملنا على هجرة مدينتنا. هذا العام الخمسين الذي لا يختلف عن الأعوام التي سبقتة وتلك التي ستتيه. إن إضافته الوحيدة أنه يذكرنا أن السنوات تمضي والعمر كذلك، وأنا لا نزال نعيش حياة منقوصة بعيدة كل البعد عن وصفها بكلمة "طبيعية". الاحتلال، وكثيراً ما أكتبه بشكل خاطئ وأنا أطبع أحرفه على جهازي "اختلال"، المفارقة هنا أن هذا الخطأ المطبعي غير المقصود هو أبلغ وصف لحالة نعيشها، وكأن اللاوعي يقول: «أنا أعيش في اختلال لا متناهي، يؤثر على كل قرار أتخذه وأعيشه».

عماد حمدان، 49 عاماً، مدير لجنة إعمار الخليل، مدينة الخليل.

الاحتلال هو المسؤول عن تشتيت غالبية الشعب الفلسطيني، ووضع العراقيين أمام أبناء هذا الشعب. وأنا كأحد أبنائه، شتت الاحتلال عائلتي وحدّ بشكل كبير من الثام الحال ولم الشمل، وحدّ من طموحاتي في مواصلة التعليم العالي. إذا ما استمر الاحتلال، فإنني أتوقع مستقبلاً مظلماً، لا يبني بأمل وتفاؤل كبيرين، وسيبقى الخوف والقلق قائماً بسبب الشتات، وأما الحد من القدرات في التعليم والتطور والبناء فتبقى العقدة التي تؤرقني بخصوص مصير أبنائي. خمسون عاماً من هذا الصراع مع المحتل، لكن لا مجال للاستسلام والتسليم لأهدافه.

فادي هدمي، 39 عاماً، مدير الغرفة التجارية الصناعية العربية - القدس، القدس المحتلة.

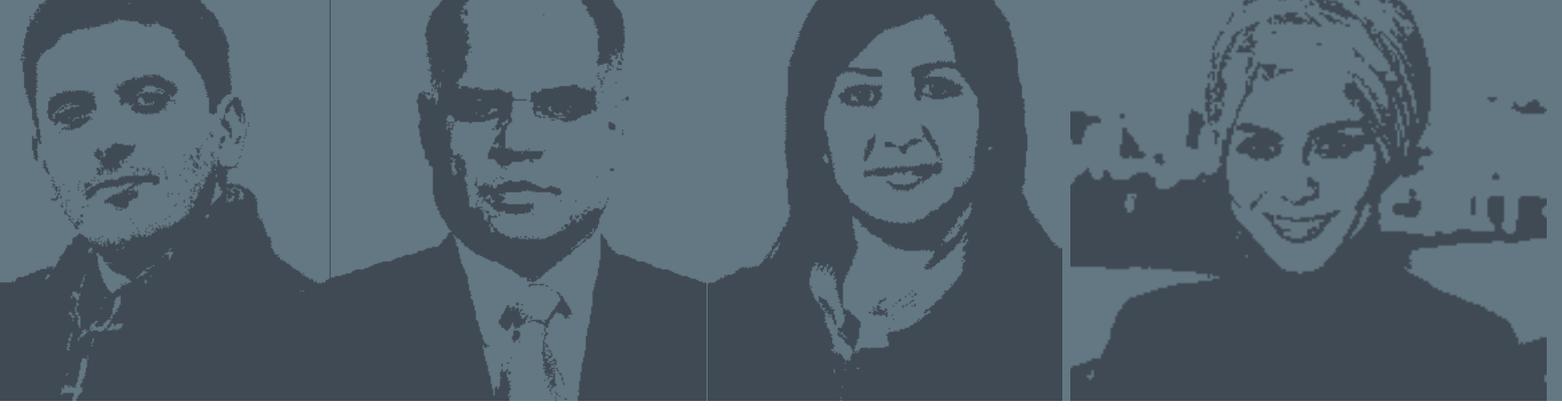
عندما تعيش تحت الاحتلال، يعني أنك ستعاني بشكل متواصل من القمع والذل، والذي في المقابل تناضل ضده بضراوة من أجل عدالة قضيتك والاستقلال. لكنني متفائل جداً في تحقيق تطلعاتنا الوطنية في الاستقلال وعاصمتها القدس، حيث أثبت أطفالنا على مر السنين ومنذ سيطرة الاحتلال علينا أنهم لا ينسون أبداً شعورهم بالانتماء لوطنهم وأمتهم.

قاسم عواد، 34 عاماً، مدير عام التوثيق في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، مدينة نابلس.

سرق الاحتلال من عمري عشرة أعوام داخل سجون، وهدم منزل عائلتي، فقضيت هذه الأعوام العشرة في أقصى وأقصى غربة وهي "سجون الاحتلال الإسرائيلي". لكنني سأواصل عملي في فضح ممارساته أمام المجتمع الدولي والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان، موثقاً كل انتهاكاته ضد شعبي، ومؤرخاً لصمودهم التاريخي، مقاوماً شعبياً ومقاطعاً لمنتجات الاحتلال. و سأبقى أنقل تجاربنا وأفكارنا لكل أجيالنا القائمة لتطوير سبل مواجهة هذا الاحتلال.

عادل الحلاق، 77 عاماً، مدير مدارس الأقصى الإسلامية ومحاضر في جامعة القدس المفتوحة، القدس المحتلة.

الاحتلال هو العبودية والعنصرية والظلم والسجن والذل والقهر. هو الذي أثر على حياتي وطريقة تفكيري في التطور والبناء والعمل، وأثر على تعليم أولادي، كما أثر علينا جميعاً على الصعيد النفسي. لا يمكنني التخطيط للمستقبل بينما أنتظر خروج المستعمر. رغم ذلك، أنا متفائل بأننا سنحصل على حقوقنا مهما طال الانتظار لأننا أصحاب الحق. إسرائيل تمارس الاضطهاد ضد شعبنا وخاصة في القدس. إن العنصرية والعبودية لن تدوم...ستتحرر مثل ما حصل في جنوب أفريقيا.



هديل وهدان، 37 عاماً، مُحاضرة في مادة الاعلام في جامعة بيرزيت، مدينة رام الله.

الاحتلال هو عطشي الدائم إلى الغد المختلف، لقد حررنا الاحتلال من لذة الغموض الجميل عندما حرف الماضي وصادر الحاضر، فحكم على المستقبل و صادر حقي في لهفة التفاجؤ بالفد. الاحتلال منعني من تدبر أموري على طريقتي، ويتدخل في أدق تفاصيل حياتي، بدءاً من أين أذهب هذا المساء وانتهاءً بماذا أحلم غداً. المستقبل ليس بيدي، وسأظل ابنة لفكرة فلسطين وليس ابنة لفلسطين وهذا ما لا أقبله نفسي فكيف أقبله لأبنائي! للأسف، أقتعني الاحتلال بعجزني عن الحلم. عندما تصبح حياتي خالية من الإحتلال، لن يؤتيني ضميري إن ضحكت أو فرحت. لن تصرخ كرامتي مجروحة على حاجز أو معبر، لن أفكر كثيراً قبل أن أقول "على هذه الأرض ما يستحق الحياة". وسأتمكن أخيراً من قيادة سيارتي أربع ساعات متواصلة دون توقف ودون أن أمر بالمكان ذاته أكثر من مرة.

أمجد أبو العز، 39 عاماً، محاضر في العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، مدينة نابلس.

الاحتلال الإسرائيلي هو الفطرسة والتعالي في نظرات الجنود الإسرائيليين الحاقدين على الحواجز ونقاط التفتيش. لدي شعور دائم أنه في أية لحظة يمكن أن أعتقل، أو أن أنام وأصحو في اليوم التالي لأجد نفسي في زنزانة. بسبب الاحتلال أشعر أنني أمارس طقوس الحياة ولا أمارس الحياة. الاحتلال صنع التحدي في شخصيتي والتمرد على أي نوع من القوة تحاول السيطرة على سلوكي، هو من جعلني لا أو من بأي نوع من السيطرة. الاحتلال ساهم في التأثير على الشخصية الفلسطينية، جعلنا متمردين. انتهاء الاحتلال يعني الحرية، والانفتاح، والاحساس بالأمل وبأننا جزء من هذا العالم و معترف بنا، هو الشعور بأنني إنسان لا أقل عن أي إنسان آخر في هذا الكون. شعوري بأنني أملك ذاتي وكرامتي.

د. ابراهيم أبراش، 65 عاماً، محاضر جامعي متقاعد، ووزير الثقافة السابق، مدينة غزة.

الاحتلال هو سيطرة دولة أو جماعة على شعب آخر ومنعه من حقه في تقرير مصيره السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي هو نفي لحرية الشعب ومصادرة لأرضه أو منازعته عليها. فبسببه أنا أعيش حياة اللجوء وممنوع من العودة لبلدتي الأصلية في الرملة، أنا لا أعيش كمواطن حر في دولة فلسطينية مستقلة بل كمقيم في أراضي السلطة الفلسطينية. لا أستطيع الخروج أو الدخول إلا بتصريح من دولة الإحتلال. وككل فلسطيني يعمل حسب موقعه الجغرافي والوظيفي، فإن دوري هو دعم روايتنا التاريخية وحقوقنا المشروعة بما يحافظ على ثقافتنا وهويتنا الوطنية بكل الوسائل الممكنة، وتربية أبنائي على حب فلسطين والنضال من أجلها، ومقاومة الاحتلال بالممكن والمتاح، والعمل على إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية .

كريستين ريناوي، 28 عاماً، مراسلة في تلفزيون فلسطين، القدس المحتلة.

من خلال عملي كمراسلة صحفية من قلب مدينة لها خصوصية ورمزية كالقدس العاصمة فإنني ألامس وجع ضحايا مختلف العقوبات الجماعية عن قرب وبشكل يومي، وأنقله إلى العالم. أجبر على مشاهدة دماء الشهداء وتصفيتهم وإعدامهم، وأوثق ألم العائلات الثكلى. أرى العائلات تشرد أمام ناظري، وأوثق الظلم لحظياً في القدس، ما يترك أثراً سلبياً في نفسي يؤثر على حياتي، حتى أجد نفسي أحياناً بحاجة لعلاج نفسي نتيجة لكمية الألم والظلم الذي نعيشه. إن للعيش في هذه المدينة ضريبة، وعلى الجميع دفعها للحفاظ عليها والإبقاء على شوارعها وهويتها ولغتها الأصيلة. فأن أعيش في القدس من دون إحتلال أعادله بالجنة.

إيليا غربية، صحافية مستقلة، ومخرجة، القدس المحتلة.

الاحتلال هو الحد من كل شيء، حتى الحلم. فأنا أعمل كصحافية، وفقدت العديد من الفرص الهامة لأنني فقط أحمل الهوية الخضراء. إن زيارتي الأولى إلى القدس كانت بمثابة خبر رئيسي، حيث قمت بتصويرها، في الوقت الذي تبعد فيه القدس 30 دقيقة فقط. أتمنى أن أخرج من منزلي بحرية دون أن أسبب القلق البالغ لوالدي اللذين لا يكف عن الاتصال للاطمئنان عشرات



المرات في كل مرة أخرج فيها. إن أبناء جيلي يشعرون بخيبة أمل من نفس الأدوات التي تستخدمها التنظيمات والفصائل، كما أضى الاقتصار على المقاومة الفردية واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة مخيباً للآمال أيضاً. لا مستقبل في ظل وجود الاحتلال، فالسجن الذي نعيش فيه يغدو أصفر وأصفر.

شيرين زيادة، 29 عاماً، مؤسسة مدرسة رام الله للبالغين، مدينة رام الله.

إن نشأتني في فلسطين تجعلني أشعر أنني أعيش في سجن مفتوح محاط من أطرافه بجدار خضم، لكني أحب الرقص واستخدمه كأداة للمقاومة. إن تأسيس مدرسة رام الله للبالغين قبل ستة أعوام زودني بالمساحة للحركة بحرية في بلد لا تتوافر فيه الحرية، وبالقدرة على تحطيم الجدران أملاً بالعيش دون احتلال وجواز، وبالسمح لأطفالنا ليكبروا في أجواء صحية سليمة، وأن نكون مبدعين، وأن نحظى بالسلام والشعور بالأمان كأفراد، وهكذا يمكننا بناء فلسطين بمزيد من الازدهار.

جورج إبراهيم، 71 عاماً، مؤسس ومدير عام مسرح وسينماتك القصة، كاتب مسرحي وممثل ومخرج. مدينة رام الله.

أواصل العمل على مناهضة الاحتلال وفضح ممارساته القمعية من خلال أدواتي الفنية، وإنتاج أعمال مسرحية تمثل جوانب حياتنا اليومية الصعبة والمستحيلة أحياناً، ونشرها في دول العالم لتكون رسالة منا إلى العالم بأننا شعب يريد الحرية والحياة. لقد تعلمت عبر السنين التي مضت كيف أواجه الاحتلال وكيف أتعامل معه، وقد كان لدي الاستعداد التام لخوض حرب حقيقية وعديدة لإثبات حقي في الوجود على خشبة المسرح الفلسطيني. عندما يغدو الخلق والإبداع حقاً وجزءاً لا يتجزأ من الواقع المحيط بنا تكون تلك هي المكافأة الحقيقية التي نجنيها، ولكنني أعتقد بأن مستقبل بناتي وأحفادي سيكون قاسياً ومليئاً بالظلم والاضطهاد، لكنني أمل أن يستفيدوا من تجربتي الشخصية ويتسلحوا بها لمواجهة الحياة تحت الاحتلال.

محمود عليان، 45 عاماً، مصور لدى جريدة القدس، القدس المحتلة.

خلال مسيرتي في مجال التصوير الصحفي مصوراً لدى صحيفة القدس ووكالة الأنباء الأميركية "الاسوشيتد برس" قام وما زال الاحتلال بكل أذرع بالتنقيص علي وعلى زملائي الصحفيين، حيث يمنعنا من نقل الحقائق التي يرتكبها من مجازر بحق الشعب الفلسطيني بشكل يومي، وآخر تلك الانتهاكات الاعتداء بالضرب علي وعلى زملاء آخرين في منطقة القدس ومنعنا من التصوير. الاحتلال بحد ذاته هو كلمة بشعة لما تحمله من معاني. فنحن شعب سجين داخل «كتنونات»، نعيش مرارة الجواز والتفتيش التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من يوميات الفلسطينيين. مستقبلنا ومستقبل أبنائنا في ظل واستمرارية وجود الكيان الصهيوني واحتلال أرضي هو مستقبل مظلم، فالسجن الكبير الذي يضعنا به الاحتلال يجرمنا من أبسط حقوقنا.

إبراهيم فرج، 28 عاماً، مصور، مدينة غزة.

لقد قتل الاحتلال، من خلال حصاره لمدينة غزة واستحالة التنقل من وإلى خارج المدن الفلسطينية أو الدول العربية أو الأوروبية، حلمي بالمشاركة في العديد من المعارض الدولية التي شاركت فيها سابقاً، و قتل طموحي في إقامة معرض خاص بي خارج البلاد، لكنني ماضٍ في تحقيق أحلامي وأهدافي في الحياة، ولن يفلح الاحتلال في تركيعنا أو إخضاعنا. وأنا كمصور فلسطيني أقوم بفضح جرائم الاحتلال من خلال إيصال صورة للعالم أجمع بما تفعله آلة الحرب الإسرائيلية ضد شعبنا وإبراز صمود وتضحيات شعبنا أمام هذا المحتل الغاصب.

جميل ضبابات، 40 عاماً، مصور لدى وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، مدينة طوباس.

الاحتلال بالنسبة لي لا يقاس بزمن. فاحتلال ساعة يعادل ألم احتلال جاثم لسنين طويلة. وهنا الزمن لا يعني شيئاً بقدر ما يعني الفعل ذاته. فالاحتلال هو " فقدان إراداتي الطبيعية في ممارسة انسانياتي الفطرية. هذا السلب للإرادة قد ينجم من الإحساس



بأن ثمة من سيقى يراقبني طيلة حياتي، من متى أبدأ نهاري ومتى أنهيه. خمسون عاماً من الاحتلال تعني أن حلم جدّي بحياة من دون احتلال ليعيشها والدي لم يتحقق، وحلم والدي لحياة أعيشها أنا من دون احتلال أيضاً لم يتحقق، ولا أعلم إذا ما كان حلمي لحياة من دون احتلال يعيشها أبنائي سيتحقق أم لا؟

منير نسيبة، 35 عاماً، محاضر في القانون ومدير مركز العمل المجتمعي، القدس المحتلة.

بصفتي أحد الأكاديميين والمدافعين عن حقوق الانسان، فإن حياتي بأكملها تتعامل مع النتائج السلبية لنظام الاحتلال والاستعمار والقمع الإسرائيلي. إن المستقبل دون الاحتلال يعني بناء مستقبل أفضل بدلاً من العمل على تحقيق الحد الأدنى من معايير الكرامة وهو المستحيل في ظل الظروف التي يفرضها نظام الاحتلال.

رائد سعادة، 55 عاماً، رئيس مركز سياحة القدس، القدس المحتلة.

إن وجودنا في القدس مستهدف بكل الطرق. وقلقي لا ينتهي على مستقبل أبنائي من منع التنمية مثل التمييز وتهديد حياتهم ورفاههم. أخشى أن لا يتمكنوا من حماية هوياتهم وأن يتم التأثير على انتماهم وأن يبدأوا بالبحث عن مكان آخر للعيش. أخشى أن يتم تشويه تعليمهم بالروايات المناهضة لتاريخهم والتي يفرضها الاحتلال، أخشى من الشرذمة التي يواجهها شعبنا. بل على رفاهيتهم واختفاء القدرة على العيش بكرامة.

فادي قطان، 39 عاماً، خبير في شؤون السياحة، مدينة بيت لحم.

الاحتلال هو ان تُحرم باستمرار من الحق في التفكير والابداع والابتكار والتواصل مع عائلتك واصدقائك من الفلسطينيين، الاحتلال يعني رهاب الاحتجاز، لقد كبرت على ذكريات مدرستي التي كنت اتوجه إليها يومياً في القدس بينما يتم منعي وفصلي اليوم عن هذه المدينة، مدينة القدس عاصمة الالهام. فالأسواق العتيقة حيث الروائح الزكية والفنية بالتوابل، وروعة الاماكن الي يُصنع فيها النبيذ أصبحت ذاكرة في غياهب الزمان. إن كل ذلك لا يتعلق بمنحك تصريح مشروط للوصول الى القدس، بل يتعلق بالحق في حرية الاختيار.

صلاح أبو حصيرة، 43 عاماً، مدير مطعم ورئيس هيئة مطاعم وفنادق السياحة في غزة، مدينة غزة.

الاحتلال هو أن ترى التطور الحاصل حولك في العالم وأنت في مكانك. لقد فصلنا الاحتلال كلياً عن العالم الخارجي وجعلنا نعيش في سجن كبير لا نستطيع مغادرته. من دون وجود الاحتلال ستكون حياتي مزدهرة، وسيكون بوسعي أن أنطور على الصعيد الشخصي من ناحية ثقافية واقتصادية وإدارية. وسيكون باستطاعتي التنقل والسفر بحرية لأزور أهلي في الوطن والخارج، وأن أعيش بحرية كاملة. في ظل استمرار الاحتلال لا يوجد مستقبل لي ولأبنائي ولا يوجد رؤية واضحة للمستقبل، هناك إحباط وعدم رضا وتشاؤم على المستويين الشخصي والعائلي.

تيسير أبو عيشة، 54 عاماً، تاجر، مدينة الخليل.

الاحتلال هو حصارنا وعزلنا عن أراضينا وممتلكاتنا وعائلاتنا. بيتي يقع في داخل مستوطنة «رمات يشاي» في تل الرميدة بالخليل وهو محاصر من جميع الجهات؛ محاصر بالمستوطنة التي تبعد حوالي 5 أمتار، ومحاصر بمعسكر للجيش وحاجزين عسكريين. ولدي متجر يبعد خمس دقائق عن بيتي يقع بالقرب من شارع الشهداء، وعلي في كل صباح اجتياز أربعة حواجز عسكرية لوصولي. لقد أصابني الاحتلال بأضرار مادية ومعنوية كبيرة، وحرّم أولادي وعائلتي من زيارتي في المنزل حيث لا يسمح لأي أحد بالوصول إلى حيث أسكن، حتى الأطباء وسيارات الإسعاف تحتاج إلى تنسيق مسبق. أشعر كأني سجين محكوم عليه وعلى عائلته بالسجن المؤبد.



عامر حليحل، 37 عاماً، ممثل ومخرج في مسرح الميدان، مدينة حيفا.

الاحتلال يعني اني لم أترعرع تحت شجرة الجوز التي زرعها جدّ جدّي في قريتنا المهجرة "قديتا"، وأني لم أكل خلسة من ثمر شجرة الخروب التي تتدلى من خلف جدار جيراننا في "قديتا". وأني لم أركب الباص من مدينة صفد الذي كان سيأخذني أنا والمسافرين من سكان قرى القضاء الى غزة كي نشاهد السينما ونشترى الحلوى والملابس الجديدة. أعيش في حيفا اليوم، وكلما مررت يوماً بجانب بيت مهجّر ومغلق في "وادي الطيب" أتذكّر بأني لاجيء في وطنه. أنا في معركة مفتوحة مع الاحتلال في أدق التفاصيل، ولدي أمل دائم في مستقبل خال منه. نتناول إفطارنا في حيفا، وغداءنا في بيروت والعشاء في الشام.

دلّال أبو آمنه، 33 عاماً، فنانة وعالمة أعصاب، مدينة الناصرة.

الاحتلال هو ذلك القيد الذي يحد من حريتي الثقافية والاجتماعية والفنية والمكانية، هو قيد جعلني أحيا في عزلة عن امتدادي الفلسطيني والعربي. قيد يريدني أن أرضخ له أنا وأبنائي وأن أتماهى معه وأنسى أصلي وانتمائي وتاريخي. نحن في أراضي الـ 48 في صراع دائم من أجل تحديد انتمائنا وهويتنا، لهذا أخاف على أبناء شعبي الفلسطيني في الداخل من ضياع هويته الثقافية والاجتماعية مستقبلاً، بالرغم من حفاظ غالبتنا على تاريخهم وتشبثهم بهويتهم الفلسطينية العربية طوال الـ 69 عاماً. نحن في صراع مع الزمن. لا أريد ان تتعد الأجيال القادمة في الـ 48 أو في المنافي عن انتمائهم الأم، ولا أن يضعف إيمانهم بالعودة إلى الوطن وحققهم بالحربة.

جمال أبو شعبان، 43 عاماً، عضو في جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين، مدينة عكا.

الاحتلال هو من سلّبي وطني وشرّد أهلي في الشتات ومخيمات اللجوء، هو من حرمني من ممارسة حريتي وعقيدتي، هو من محا شعباً عن وجه الخارطة ودمر تراثه الحضاري والثقافي والديني والتاريخي. لولا وجود الاحتلال لعشت بأمان، لكنت بلدنا من أغنى وأجمل دول حوض المتوسط، ولكنت حياتي مستقرة، ولشغلت منصباً حكومياً، ولاستطعت زيارة أهلي وأصحابي بالضفة وغزة دون حواجز وقمع. في ظل الظروف الإقليمية الراهنة وسيطرة اليمين في العالم وفي ظل وجود احتلال رافض لكل الحلول والتسويات السلمية أرى المستقبل قاتماً ودموياً وأتوقع مزيداً من الانتهاكات والقمع والتهمير ومزيداً من المعاناة.

عايشة حسين عريشي، 77 عاماً، لاجئة فلسطينية تعيش اليوم في السويد.

انا لاجئة من الجليل من بلدة فرعم، تهجرت عائلتي عام 1948 وما زلت أتذكر بيتنا وشجر التين والزيتون. بعد النكبة لجأنا إلى مخيم بعلبك بلبنان وعشنا هناك حتى لجأنا إلى السويد في عام 1990. استشهد زوجي في انفجار في بيروت في السبعينيات، واضطرت بعدها للعمل في حصاد القمح وإعالة عائلتي المكونة من 13 فرداً، حيث عشنا ظروفاً صعبة للغاية في المخيم. وفقدت أيضاً 15 فرداً من عائلتي في مجزرة صبرا وشاتيلا. أشعر بالفربة المريرة، ومنذ أن فارقت أهلي ووطني لم أشعر بمعنى الفرح الحقيقي في حياتي.

محمود علاء الدين، 73 عاماً، سفير فلسطيني متقاعد، ولاجئ يعيش اليوم في ألمانيا.

انا من مواليد يافا، ولكن عائلتي بالأصل من سكان مدينة بيت لحم. انتقلت عائلتي من بيت لحم واستقرت في مدينة رام الله. غادرت مدينة رام الله عام 1965 للدراسة في ألمانيا وانضمت إلى حركة فتح، وبسبب الاحتلال عام 1967 لم أستطع العودة إلى بلدي، فلولا الاحتلال لعدت واستقرت في وطني لأخدم شعبي وأشارك في بناء الوطن، إلا أنني حرمت من العودة ومن لقاء أهلي واصحابي. أمّا إن زال الاحتلال فسأعود حتماً. اشتاق لرؤية الوطن ومسقط رأسي يافا ومع مرور الوقت يزداد حيني واشتياقي إلى ترابه ويزداد الغضب داخلي بسبب فقداننا لتاريخنا في لمح البصر. إنني أحيا اليوم على فكرة زوال وانتهاء الاحتلال حتى أتتمكن من العودة أخيراً.



أحمد عمرو، 41 عاماً، يتعلم اللغة ومعلم، لاجئٌ ولد في مخيم اليرموك في سورية وفرّ منه إلى فرنسا بعد تدمير المخيم.

الاحتلال هو مئات الفلسطينيين الفرقي في البحر المتوسط هرباً من الموت في مخيماتهم المدمرة لأنهم لا يستطيعون العودة إلى وطنهم. الاحتلال هو سؤال الآخريين الدائم لنا: لماذا جئتم إلى بلادنا؟ الاحتلال هو الوحيد القادر على محو اسمي وتعريفني لنفسي في الوقت الذي يصرّ فيه الجميع على تسميتي "لاجئاً".

مهند عودة، 42 عاماً، معلم في وكالة الفوئ لتشفيل اللاجئين«الأونروا»، لاجئٌ ولد في مخيم اليرموك للاجئين وفر منه بعد تدميره، ويعيش اليوم في ضواحي دمشق.

الاحتلال هو أن لا تتسى أنات جدتك وقد وضعت رأسها في حرك لتلفظ أنفاسها الأخيرة، وتقول: "اشتقت لصفدي يمي". الاحتلال هو أن تفقد الشعور بالأمل، وأن تعايش العجز الدائم، هو أن يسخلوك مبكراً عن حضن أمك، ويربطونك على مقعد خشبي بارد حيث الخوف والظلام الدائم.

نايفة خالد حموده (أم علي)، 69 عاماً، لاجئة فلسطينية من مخيم الوحدات في الأردن.

عند حدوث النكبة كان عمري شهراً واحداً، وضعت أنا وأخواني عن أهلنا لأكثر من 15 يوماً، حيث كنا ننام في الطرقات تحت أشجار التين حتى أصاب أختي رماد بعينها رافقها طوال حياتها. الاحتلال هو من جعلنا نعيش في مخيمات اللجوء وحرماننا من التعليم وسلبنا حقوقنا كافة. قبل الاحتلال كنا نعيش برفاهية كبيرة في دير طريف، ونمتلك بيتاً كبيراً ومساحات واسعة من الأراضي المزروعة بالحمضيات والزيتون. كم أتمنى العودة إلى وطني ولكنني لن أعود طالما بقي الاحتلال.

بسام العزه، 55 عاماً، تاجر، لاجئ فلسطيني من مخيم البقعة في الأردن.

الاحتلال هو خسران الوطن بأكمله، من أرض وشجر وحجر وكل شيء. الاحتلال هو من هجرنا وسلبنا حقوقنا، إلى أن وجدت نفسي أعيش في مخيم اللجوء ولا أستطيع العودة إلى وطني. عائلتي تهجرت مرتين: فقبل نكبة عام 1948 سكنت عائلتي في جبال الخليل، وكانت تملك آلاف الدونمات، وبعد النكبة تشردت وذهبت إلى عقبة جبر في أريحا ومن ثم نزلت عام 1967 إلى مخيمات اللجوء في الأردن واستقرت في مخيم البقعة. نحن متمسكون بحق العودة ولن نتنازل عنه ونتنظر زوال الاحتلال لنعود إلى وطننا لنعيش بكرامة وحرية.

عدنان الأسمر، 62 عاماً، مدير مركز تأهيل المعاقين، لاجئ فلسطيني و«أعمى» من مخيم البقعة في الأردن.

نحن بالأصل من قرية بيت نتيف قضاء الخليل، هجرنا في عام 1948 ولجأنا إلى عقبة جبر أريحا. وفي عام 1967 نزلنا إلى مخيم الكرامة، ومن ثم انتقلنا للعيش في مخيم البقعة في عام 1969 وحتى اليوم. الاحتلال هو الفقر والجوع وعدم الاستقرار في الدخل لدى اللاجئين. أنا مشرد خارج وطني، وأعيش حياة صعبة وشاقة يملؤها الذل والاهانه. عشنا بفقر في خيام دون أية خدمات، وحياة شاقة ومؤلمة من دون حقوق وكرامة. فلا كرامة لأي إنسان يعيش كلاجئ خارج وطنه. فبسبب التشرد أصاب العديد من أفراد عائلتي أمراضاً في الجهاز الهضمي وأمراض جلدية. كما أثر الاحتلال علي وضعي ووضع أسرتي التعليمي، حيث درست الصف السادس في خيمة على مقعد مدرسي بالعراء، وأكملت لاحقاً تعليمي في مدارس مبنية من ألواح الاسبست.

دياجو، 26 عاماً، محامي، لاجئ فلسطيني يعيش اليوم في تشيلي.

أجبر جدي على مفارقة وطنه، بينما وعينا على أنفسنا نعيش في المنفى ونحن في قلق دائم بسبب عدم سماح الاحتلال لنا



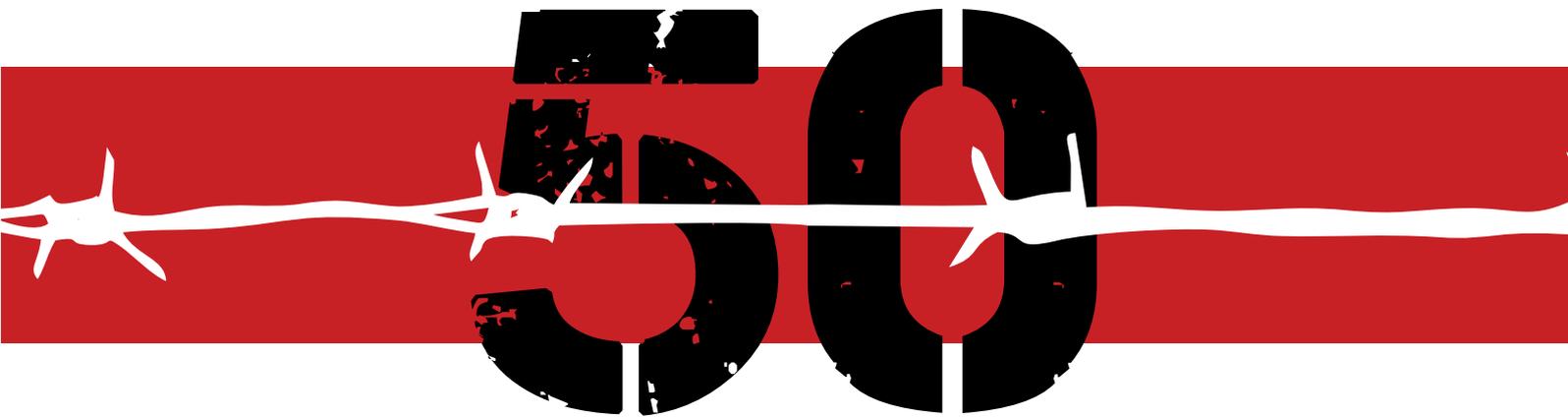
بدخول فلسطين، حيث يتعرض كل من يفكر بزيارة الوطن للعذاب النفسي. حتى أننا نخشى البوح بما يراودنا من أفكار لأننا جازمون أنه لن يسمح لنا بزيارة فلسطين بعد ذلك. قامت إسرائيل ببناء جدار الضم غير القانوني على أراضينا في بيت جالا، كريمزان. ونخشى أن يتم ضم هذه الأراضي في نهاية المطاف من أجل توسيع المستوطنات غير القانونية. اضطر العديد من أقاربي إلى مغادرة فلسطين بسبب الاحتلال. أتوق للعودة إلى دولة فلسطين، ولكن حتى يتحقق ذلك سنواصل دعم عملية التحرير أينما تواجدا.

محمد عويس، 62 عاماً، رجل أعمال ومحلل سياسي، لاجئ فلسطيني يعيش اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية.

أنا من مواليد مخيم عين الحلوة، ولكنني في الأصل من المنشية في عكا. هُجرت عائلتي في عام 1948، ونزحوا إلى مخيم عين الحلوة. ومن ثم انتقلت عائلتي وأنا في الخامسة من عمري للسكن في مخيم العرش جنوب لبنان. وبعد سن العشرين سافرت إلى السعودية للعمل، ومن ثم إلى أمريكا حيث أسكن هناك منذ 40 عاماً. لا يستطيع أحد أن يفهم معنى أن يكون الإنسان لاجئاً وبلده محتلاً إلا الفلسطيني، حيث أشعر أنني كالشجرة جذورها تضرب في فلسطين وجذعها نام في أرض أخرى لا تستطيع أن تشرب من الأرض وتتغذى من التراب التي نمت به، وسقوط هذا الجذع يعني نهايتي ونهاية هويتي كفلسطيني لأنني لست في وطني. لولا وجود الاحتلال لكنت رجل أعمال منتج في بلدي، أبني وأعيش وأموت فيه. لو زال الاحتلال سأمضي غداً إلى هناك.

نبيل محمد، 53 عاماً، نائب رئيس لجنة مناهضة التمييز الأمريكية-العربية، لاجئ فلسطيني يعيش اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية.

أنا بالأصل من سمحتا قضاء عكا. هُجرت عائلتي في عام 1948، ونزحوا بعدها إلى بعلبك في لبنان ومن ثم إلى مخيم تل الزعتر، ثم إلى مخيم الرشيدية ومن ثم مخيمي صبرا وشاتيلا. كان جدي يمتلك أشجار زيتون ومعصرة في عكا، وعندما سأله في لبنان إن كنت تريد الجنسية اللبنانية قال: "معصرة الزيتون لسا ناظرنتني، سأعود يوماً ما، حتماً سأعود". في مجزرة تل الزعتر، فقدت حوالي 90 فرداً من عائلتي الكبرى، أقربهم والدي وأخي الأكبر. شهدنا أيضاً مجزرة صبرا وشاتيلا حيث خسرت المزيد من أفراد عائلتي أقربهم والدي و5 من إخواني وأخواتي، فلم ينج من المجزرتين إلا أنا وأخي الصغير وأختي. رغم الظروف العصيبة، إلا أنني ترعرت في المخيم الفلسطيني على عدم فقدان الأمل، وتقبل المأساة والصمود في وجه الصعاب والنضال لنبقى على قيد الحياة. الاحتلال هو السبب في تشردنا إلى مخيمات لبنان، لولا وجود الاحتلال لما عانيتُ وعائلتي وأجدادي، ولما كان هناك مخيمات فلسطينية للاجئين.



عاماً على الأحداث

 nad.ps  [@nadplo](https://twitter.com/nadplo)  [/PL0MEDIA1](https://www.youtube.com/channel/UCPL0MEDIA1)

